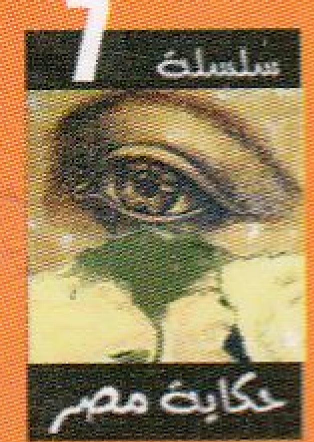
حكاية

الثورة العرابية

أحمد عبد الرحيم مصطفى





حكاية الثورة العرابية

أحمد عبد الرحيم مصطفى



سلسلة
حكاية مصر

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• حكاية الثورة العرابية
• أحمد عبد الرحيم مصطفى
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2011م
136ص. 5ر13 × 5ر19 سم
• تصميم الغلاف:
د. خالد سرور
• المراجعة اللغوية: سعيد حامد شحاتة
ممدوح المتولى
• رقم الإيداع: ٧٠٠٢/ ٢٠١١
• الترقيم الدولى: 9-588-704-977-978
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى: 16 أ شارع أمين سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت: 27947891 (داخلى: 180)

• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

7

سلسلة شهرية للشباب تعنى بنشر تاريخ مصر

حكاية الثورة العرابية

المقدمة

والـنــاس من يـلق خـيـرا قـائـلــون له
مــا يــشــتــهى، ولأم المخـطئ الـهــبل

الثورة المصرية المعروفة بالعرابية «١٨٨١ - ١٨٨٢» من الأحداث الخطيرة، ليس فقط فى مصر، بل فى العالم الإسلامى بوجه عام والعالم العربى بوجه خاص. وهى بالنسبة إلى هذه البلدان وبالنسبة إلى مصر لا تقل أثرا عن أية ثورة تحريرية أخرى عرفها العصر الحديث. كانت رد فعل للعدوان الأوربى الذى أخذ يتغلغل فى مصر فى عصر خلفاء محمد على، على شكل شركات وجاليات أوروبية، همها الكسب رأس مال يتغلغل فى البلاد على شكل ديون ومشروعات وربا، إلى غير ذلك من

عمليات السطو المنظمة التى استلبت رزق المصريين، وضيقت عليهم الخناق فى عقر دارهم. كما أنها كانت ثورة وطنية ضد العناصر الأجنبية الممتازة، التى مكنت لها الأسرة المالكة وأوسعت لها فى العطاء والأملاك والمناصب، والتى كانت تنظر إلى المصريين بعين الاحتقار وتطلق عليهم اسم «الفلاحين». هذا إلى أنها أولى الثورات الدستورية فى العالم العربى.

وقد مضت فترة طويلة شوه فيها تاريخ هذه الثورة، وتعرضت للنقد والقدح المفرطين من جانب الكتاب «الرسميين» و«شبه الرسميين» فى مصر، ومن جانب الكتاب الغربيين الذين استوحوا الاتجاهات الاستعمارية وما فى طياتها من نزعات استعلائية وعدوانية، يمثلها خير تمثيل «رديارد كبلنج[1]» شاعر الاستعمار البريطانى الذى بشر برسالة الرجل الأبيض من حيث تمدين الشعوب «المتخلفة»، وقال قولته المشهورة: «الشرق شرق والغرب غرب.. ولن يلتقيا». ومما يحمد لمؤرخ مصرى هو الأستاذ عبد الرحمن الرافعى مؤرخ الحركة القومية [2] والأستاذ محمود الخفيف[3] أنهما - فى عصر كان فيه التاريخ يستوحى

١- Rudyard kipling

٢- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر «١٩٤٧».

٣- أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه «١٩٤٨».

أمجاد الأسرة العلوية ، يصادق من يصادقها ، ويعادى من يعاديها- ولم يترددا فى تصوير هذه الثورة على حقيقتها وفى إلقاء اللوم على الخديو ، مخلب القط فى يد أعداء الوطن ، الذى استعدى الأجنبى على أهل بلده وسهل له احتلال البلاد ، وإن يكن الأستاذ الرافعى قد قسا على زعماء هذه الثورة المصرية ، ولم يقس أعمالهم بمقياس ظروفهم وعصرهم ، بل إن «أستاذ الجيل» أحمد لطفى السيد - وهو من رواد القومية المصرية المتجردة من النوازع الدينية- قد اشتد على عرابى حين توفى فى سبتمبر سنة ١٩١١[٤] ، ونعى عليه «خروجه على خديو هادئ من غير مصلحة عامة للأمة» ، وعدم تقديره حالة أمته من القوة والضعف تقديراً صحيحًا ، وجهله بالمقارنة بين قوته الحربية وبين قوة إنجلترا ، وانخداعه ببعض المهيجين الإنجليز ، وببعض كلمات نوابهم الأحرار . . وخططه العسكرية ، وتركه ساحة القتال صحيحًا سليما طليقا دون أن يترك نفسه يقتل أو يؤسر ، «وكل ذلك استمرار للخطأ الأول الذى هو الثورة» . أفيلام الحمل إذا ما افترسه الذئب متعللا بشتى الأعذار؟! حقا لم تحقق هذه الثورة أهدافها المباشرة الخاصة بالتصدى للاستعمار وتحديد سلطة الخديو ، فإن نكستها راجعة إلى تدخل القوى الخارجية القوية ،

٤- الجريدة فى ٢١ سبتمبر ١٩١١ «العدد ١٣٧٧»

وعرقلتها لعملية التطور الداخلى لمصر والمصريين. هذا إلى انقسام مصر ما بين عرابيين وتوفيقيين وعناصر الانتهازية المحلية، وما قامت به من أعمال الخيانة والغدر وبلبلة الخواطر.

ولكن إذا كانت الثورة قد أصيبت بنكستها المؤقتة، أتراها قد انطفأت جذوتها بعد الاحتلال البريطانى؟ إن الحركات التحريرية المندفعة إلى الأمام لا بد محققة أهدافها فى الوقت المناسب، مهما صادفها من عراقيل، ومن المستحيل أن تعود عجلات التاريخ القهقرى. علاها الركام حقيقة، ولكنها لم تلبث أن اشتعلت من جديد بعد أقل من جيل، ولم يخمد أوارها حتى خرج المحتل «حاملا عصاه على كتفه». ثم أخذت تعوض ما فاتها بفعل الأطماع الاستعمارية، فتلاقت مع جذوات التحرير الأخرى فى آسيا وإفريقيا ضد العدو المشترك - الاستعمار- الذى كانت قصة عدوانه تكاد تتشابه فى كل قطر حل فيه، وأسهمت فى إثارة الوعى العربى المندفع صوب الوحدة والتحرر، بعد أن أفلح الإنجليز ردحا من الوقت فى عزل مصر عن العالم العربى المجاور.

وصفت هذه الثورة المصرية لدى الدوائر الاستعمارية بأنها «عصيان» لصاحب السلطة الشرعية، يكمن من ورائه التعصب الدينى. واستغلت إنجلترا هذه النغمة لتصور تدخلها العسكرى بغير صورته الحقيقية، فأوهمت الدول الكبرى وبعض المصريين أنها إنما

تتدخل فى مصر لكى تقر فيها الأمن والنظام، وتحافظ على المصالح الأوروبية وتحمى الخديو. وحين هزمت الثورة لم تجد فيمن كتبوا عنها كثيرا من الأصدقاء، سواء فى الداخل أم فى الخارج. نعى عليها المصريون أنها كانت السبب المباشر للاحتلال الذى رزح فوق صدورهم. وفى أوروبا لم تجد سوى عدد قليل من المنصفين، وسبب ذلك ما أشاعته الصحافة الاستعمارية الإنجليزية، وما فى صدور الأوروبيين وشعورهم من تحامل قديم ضد الشرق وأهله.

ولكن، هل طمست هذه النظرات الحقيقية؟ لقد وجدت الثورة المصرية إبان اشتعالها بعض المعجبين فى أوروبا: أشاد بها الأحرار الفرنسيون وقرنوها بثورتهم الكبرى. وقرنها الأحرار فى إيطاليا بحركتهم الثورية الاتحادية وتطوع بعض الإيطاليين للعمل فى الجيش المصرى، وإن لم يصل منهم إلى ميدان القتال سوى واحد، وذلك بسبب الإنذارات البريطانية، وتفوق الأسطول الإنجليزى فى البحر المتوسط. بل إن الثورة المصرية قد وجدت الأصدقاء فى إنجلترا ذاتها، وعلى رأسهم «ولفرد بلنت» الذى عقد صلات الود مع عرابى ومحمد عبده ثم وضع كتابا عن «التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر» «سنة ١٩٠٧»(٥) كان فى طليعة الكتب التى أنصفت الثورة المصرية، ولا يزال من

٥- Secret history of the english occupation of Egypt.

أهم مصادرها حتى الوقت الحاضر، بل إن «كرومر» ذاته، رغم تحامله على المصريين واتهامه لهم فى تقاريره المختلفة وفى كتابه «مصر الحديثة» بالجهل والغفلة والتعصب، لم يسعه فى تقريره لعام ١٩٠٤ سوى الاعتراف بأن الثورة المصرية إنما كانت ثورة قومية هدفها مجالدة الظلم. وفى كتاب صدر فى عام ١٩٥٤ عن العلاقات المصرية الإنجليزية «١٨٠٠-١٩٥٣» حذر الإنجليزى «جون مارلو» ساسة بلاده من أن يوجهوا إلى ثورة ١٩٥٢ نفس النظرة والمعاملة اللتين وجههما أسلافه إلى ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢.

ولكن أترى هذا الإنذار قد حقق غرضه ودفع العدوان؟ إن الاستعمار المتداعى ينطبق عليه المثل الذى أطلق على أسرة «البوربون» الفرنسية بعد ثورة ١٧٨٩، حين قيل إنها لا تنسى ولا تفيد من عبر التاريخ.

إن الفكرة القومية كانت كامنة وراء هذه الثورة المصرية لا شك. ولكن الأحداث دفعتها دفعا إلى إقامة العلاقات مع سلطان تركيا الذى أحيا فى ذاته خصائص الخلافة الإسلامية ليقوى مركزه كحاكم عثمانى، كما دفعتها إلى إثارة الشعور الدينى فى العالم الإسلامى فى إفريقيا وآسيا والدولة العثمانية، كسبا للأصدقاء وردا لكيد الإنجليز.

وإذا كانت أحداث هذه الثورة معروفة ومصادرها متوفرة، فإنما القصد من هذا الكتاب إبراز العنصر القومى فيها، وتقدير ما أثارته من ردود أفعال فى العالم العربى ضد الاستعمار الأوربى، وربطها بفكرة الجامعة الإسلامية التى كان يروج لها السلطان عبد الحميد «١٨٧٦ - ١٩٠٨».

فى القومية

«بلادى . . بلادى . . لك حبى وفؤادى» .

«مصطفى كامل»

«وطنى لو شغلت بالخلد عنه
نازعتنى إليه فى الخلد نفسى»

«شوقى»

كتب محمد عبده فى مقال نشرته له جريدة «الوقائع»[1] التى كان رئيسا لتحريرها، يعرف الوطن والوطنية كما يلى: «الوطن فى اللغة محل الإنسان مطلقا - فهو السكن بمعنى: استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أى اتخذوها سكنا. وعند أهل

---

١ - عدد ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ .

السياسة مكانك الذى تنسب إليه ويحفظ حقك فيه ويعلم حقك عليه وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك. ومن أقوالهم فيه: لا وطن إلا مع الحرية. وقال «لابرويز» الحكيم الفرنساوى: لا وطن فى حالة الاستبداد ولكن هناك مصالح خصوصية ومفاخر ذاتية ومناصب رسمية. وكان حد الوطن عند قدماء الرومان المكان الذى فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية.

ثم يقول: أما السكن الذى لا حق فيه للساكن، ولا هو آمن فيه على المال والروح، فغاية القول فى تعريفه إنه مأوى العاجز ومستقر من لا يجد إلى غيره سبيلا، فإن عظم فلا يسر، وإن صغر فلا يسوء. قال «لابرويز» السابق الذكر: ما الفائدة فى أن يكون وطنى كبيراً، وإن كنت فيه حزينا حقيرا، أعيش فى الذل والشقاء خائفا أسيرا؟»

«على أن النسبة للوطن تصل بينه وبين الساكن صلة منوطة بأهداب الشرف الذاتى - فهو يغار عليه ويذود عنه كما يذود عن والده الذى ينتمى إليه، وإن كان سيء الخلق شديدا عليه.

ولذلك قيل فى مثل هذا المقام، إن ياء النسبة فى قولنا مصرى وفرنسى، هى من موجبات غيرة المصرى على مصر، والفرنساوى على فرنسا، والإنكليزى على إنكلترا.. فإذا تقرر ذلك مما قلناه وجب على المصرى حب الوطن من كل هذه

الوجوه: فهو سكنه الذى يأكل فيه هنيئًا ويشرب مريئًا ويبيت فى الأهل أمينا، وهو مقامه الذى ينسب إليه ولا يجد فى النسبة عارًا ولا يخاف تعبيراً. وهو الآن موضع حقوقه وواجباته التى حصلت له بما أوضحناه من دخوله في دور الحياة السياسية». هذا هو تفسير محمد عبده للوطن والوطنية فى طلائع الثورة. ولا نجده يشير فيه بكلمة واحدة إلى الرابطة الدينية - إذ القومية الأصلية لا تفرق فى داخل الوطن الواحد بين دين ودين أو بين جنس وجنس فالروابط الدينية بين الأمم من سمات الماضى البعيد، حين كانت تشكل العلاقات الاجتماعية برمتها، وتستثير مكامن الولاء لدى الأفراد بغض النظر عن العوامل الأخرى. والفكرة القومية التى يعرفها محمد عبده إنما هى سمة من سمات العصر الحديث منذ الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية فى أواخر القرن الثامن عشر، حين أصبح الدين لله والوطن للجميع.

فالقومية نزعة فكرية وعاطفية توجه ولاء الفرد إلى الأمة وارتباط الفرد ارتباطا وثيقًا بالأرض التى درج عليها، وبالتقاليد النابعة منها، وبالسلطة المقررة فيها أمر معروف فى شتى مراحل التاريخ وقد سميت القومية نسبة إلى القوم الذين يعيش الفرد بين ظهرانيهم، ويشعر بأن كيانه جزء لا يتجزأ من كيانهم.

كما أن الوطنية مشتقة من الوطن الذى يسكنه هؤلاء القوم

بأرضه، وتقليده، وتاريخه، وأمجاده، وشتى العوامل المادية والمعنوية التى تكونه.

وتعلق الفرد الشديد بالأرض التى درج عليها، وبالتقاليد التى غرستها فيه، وبالسلطة التى تنظم حياة الأفراد فيها من الأمور الملموسة بشكل أو آخر عبر التاريخ. ولكن لم يحدث حتى أواخر القرن الثامن عشر أن أصبحت القومية بمعناها الحديث عاطفة مقررة يزداد توجيهها للنشاط العام والخاص.

فحتى الثورتين الأمريكية والفرنسية والثانية منهما بوجه خاص لم تتجه الأذهان إلى ضرورة تكوين المجموعات القومية لدول خاصة بها، فولاء الفرد لم يكن قد اتجه بعد إلى الدولة التى تحوى الأقوام الذين يتجاوب معهم، بل إن هذا الولاء كان حتى ذلك الوقت يتجه إلى مختلف الأشكال الصغيرة الأخرى، التى كانت تتخذها السلطة الاجتماعية والتنظيم السياسى والارتباطات المذهبية: كالقبيلة أو العشيرة أو المدينة - الدولة أو السيد الإقطاعى أو الأسرة المالكة أوالهيئة الدينية- كنيسة كانت أم أى تنظيم دينى آخر فى البلدان التى كان لرجال الدين فيها صوت مسموع فى تسيير الشئون العامة.

والقومية إنما هى من نتاج القوى الحيوية الكامنة فى التاريخ، ومن ثم جاء تطورها المستمر - بل من الصعب أن نجد لها تعريفا

جامعا مانعا. فمعظم المجموعات القومية لها مقومات خاصة تميزها عن المجموعات الأخرى: كاللغة والأرض والكيان السياسى والعادات والتقاليد «أو الدين». وبالرغم من أن هذه المقومات لها أهمية كبرى فى تكوين القومية فإن العامل الأساسى فى حفز الشعور بالقومية هو الإرادة الحية النشطة، التى هى نزعة فكرية توجه نشاط الغالبية العظمى من الشعب. وهذه النزعة تؤكد أن الدولة القومية هى الشكل المثالى الوحيد للتنظيم السياسى، وأن الشعور بالقومية هو منبع كل الطاقات الخلاقة فى المجال الثقافى وفى مجال الرفاهية الاقتصادية. ووجود إرادة عامة مشتركة لدى مجموع الشعب أو لدى غالبيته العظمى من الأمور الحديثة، المرتبطة بتطور المواصلات والطباعة والنشر والصحافة، ووسائل الربط الحديثة «سلكية أو لا سلكية» التى هى من نتاج التقدم العلمى الحديث. ففى العصور الوسطى والقديمة لم يكن من السهل تجميع هذه الإرادة أو توجيهها أو تعبئتها، وإن يكن ثمة شعور عام إزاء العدو أو الأجانب، وهو الشعور الذى تلمسه مثلا عند قدماء المصريين وعند الإغريق والرومان، الذين كانوا يشعرون بتفوقهم ويطلقون على من عداهم اسم «البرابرة».

وحتى وقت قريب لم تكن القومية منبعا للحياة الثقافية: فالتعليم والمعرفة وتكوين عقلية الفرد وشخصيته - كل ذلك

يتخذ شكلا قوميا فى معظم أحقاب التاريخ. فالدين كان فى عصور كثيرة هو المنبع الأساسى للحياة الثقافية والروحية، ولم يحدث حتى القرن التاسع عشر بالنسبة إلى أوروبا وأمريكا، وحتى القرن العشرين بالنسبة إلى آسيا وأفريقيا، أن ربطت الشعوب أنفسها بالأمة، والحضارة بالحضارة القومية وحياتها، وبقاءها بحياة الأمة وبقائها. ومنذ ذلك الوقت هيمنت القومية على دوافع الجماهير ووفرت مبرراً لسلطة الدولة ولجوئها إلى القوة، سواء ضد رعاياها أو ضد الدول الأخرى بل إن الفيلسوف الألمانى «هجل» Hegel بالغ فى التعبير عن هذا الاتجاه الحديث حين قال: إن الدولة هى الله على الأرض.

ويجمع المؤرخون على أن الثورة الفرنسية هى الأصل فى تشكيل المشاعر القومية الحديثة. قامت هذه الثورة أول ما قامت ضد السلطة الملكية المطلقة، وضد الفوارق الاجتماعية، وطغيان رجال الدين وفسادهم. ولما كانت الطبقة الوسطى «البورجوازية» هى التى تزعمتها، فقد كان هدفها الأسمى تحرير الفرد من شتى العوائق التى تحول دون تحقيقه لذاته ولطاقاته الخلاقة، ومناداتها بالحريات الدستورية والحكومة المقيدة. ولكن الحكم الملكى المطلق فى فرنسا لم يكن قد أعد الشعب، حين نشبت الثورة فى عام ١٧٨٩، للحكم الذاتى وتحديد سلطة

الحاكم - ومن هنا تطور الأمر فى فرنسا إلى استبدال سيادة الشعب المطلقة بسيادة الملك المطلقة.

ونادى كثير من الفرنسيين بالحماسة العامة للوطن، كما نادوا بإشعال الحوافز القومية وإعدادها للنضال. ولهذا علقت قومية الثورة الفرنسية أهمية خاصة على كون واجبات المواطن وكرامته كامنة فى النشاط السياسى، وعلى أن تأكيده لذاته كامن فى اندماجه التام فى الدولة القومية. وألغى تقسيم فرنسا القديم إلى أقاليم ومقاطعات ومدن منفصلة، لها قوانينها الخاصة واقتصادها المحلى وموازينها ومكاييلها، كما ألغى تقسيم البلاد إلى طبقات اجتماعية منفصلة، مما كان يحول دون اندماج الأمة بشتى عناصرها.

وهكذا تحققت الوحدة القومية للمرة الأولى، وفى أغسطس ١٧٨٩ أعلنت «حقوق الإنسان» التى كانت الأساس الذى قام عليه العهد الجديد: أمة تقوم على أفراد أحرار يحميهم القانون.

وبعد اشتداد الخطر الخارجى الذى تهدد الثورة من جانب الملكيات والرجعية الأوروبية، أصبح ولاء الفرنسى لوطنه يتطلب إرادة عامة «هى التى كان قد نادى بها المفكر المشهور جان جاك روسو» تفنى فيها المصالح والإرادات الخاصة، ففرض التجنيد الإجبارى la Laevee en masse لأول مرة فى

التاريخ ، وأصبح الجيش الفرنسى جيشا قوميا بالمعنى الصحيح ، وليس جيشا يقوم على مجندين محترفين يدينون بالولاء لشخص الملك . وعبئ الرجال وعبئت الصناعة ووجه الكتاب والفنانون إلى إشعال حماسة الأفراد ، ونجحت إرادة الشعب ودفع الخطر الخارجى وانتصرت فرنسا الثورية .

وانتقلت إشعاعات الثورة الفرنسية إلى أوروبا وخارج أوروبا ، وكانت مسئولة إلى حد كبير عن الحروب الاستقلالية التى زخر بها تاريخ القرن التاسع عشر . وكان الكتاب والشعراء يغذون فكرة القومية الجديدة التى أثارتها الثورة بما أشاعته من التعاليم الديمقراطية ومن روح الحرية التى أيقظت الشعور القومى فى شعوب طال عليها أمد الخنوع لظلم حاكمها أو للاستعمار الأجنبى . وارتفعت قيمة التضحية بالجهد والمال وبالروح فى سبيل مجد هذا الوطن الذى اتجهت إليه عواطف الناس ، وكأنما هو معبود جديد هداهم إليه نبي جديد . وكان لمصر نصيب من هذا الاتجاه الجديد ، بدأ خافتا ثم ما لبث أن أثر فى تاريخها الحديث تأثيرا جوهريا .

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت ابن الثورة ، وقصدها قطع الطريق بين إنجلترا وبين مستعمراتها فى الشرق ، وإقامة مستعمرة فرنسية فى مصر .

وحاول نابليون فى مصر أن يخاطب المصريين بلغة الثورة الفرنسية الداعية إلى الحرية والإخاء والمساواة، وأن يثير فيهم أمجاد مصر القديمة، عله بذلك يستطيع أن يكسب قلوبهم إلى صفه. كما حاول الاتصال ببعض الأمراء المسلمين فى شمال إفريقيا وفى الشرق ولكن الشرق الإسلامى لم يكن حينئذ على استعداد للاستماع إلى هذه النغمة إذ المشاعر الدينية كانت لا تزال قوية واستاء المصريون من الحكم الفرنسى، وثاروا عليه ثورات عارمة طيلة السنوات الثلاث التى أقامها الفرنسيون فى البلاد.

وكان الوعى العام فى مصر قد تنبه قبيل وصول الحملة الفرنسية، فقام الشعب فى أطراف شتى من القطر فى وجه الظلم المملوكى، وطالب زعماؤه بنشر العدل وإنهاء الظلم وإلغاء الضرائب المتعسفة وتم للزعماء ما أرادوا، وأصبح صوتهم مسموعا أكثر من ذى قبل، وبذلك تمهد السبيل للزعامة الشعبية التى تصدت لتوجيه الشعب ضد الفرنسيين، ثم برزت إلى حيز الوجود دفعة واحدة بعد جلائهم ولعبت دورها الكامل فى تولية محمد على «بشروط الشعب» وعاونته فى الفترة القلقة من أوائل حكمه. ولكن حين استقر الأمر لمحمد على شتت هذه الزعامة الشعبية ونفى أبرز رجالها السيد عمر مكرم إلى دمياط «١٨٠٩» ثم إلى طنطا.

ومما يجدر ذكره بصدد هذه الزعامة الشعبية أنها كانت زعامة دينية. وربما كان ذلك راجعا إلى المركز الاجتماعى الذى تبوأه رجال الدين فى المجتمع الإسلامى الوسيط، وقيامهم فى كثير من الأحيان بالوساطة بين الحاكم والرعية. على أنها فى الفترة القصيرة التى برزت فيها قد قصرت همها على محض الذود عن الناس: فلم تسم إلى أبعد من تصورات الشرق فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولم تهدف إلى استقلال واضح أو تتبن نظرة جديدة، وسرعان ما شتتها وقضت عليها إرادة محمد على الواعية التى حولت مجرى تاريخ مصر الحديث.

على أنه قد وجد من تأثر بالفرنسيين تأثرا مباشرا كالجنرال «أو المعلم» يعقوب الذى عاش وحارب فى صفهم وأشرب أفكارهم واتجاهاتهم وآمن بمبادئ الثورة الفرنسية، فرحل عن مصر بعد جلاء الحملة مزمعا عرض قضية استقلال البلاد عن تركيا على العواصم الأوروبية ولكنه مات فى الطريق فقبر مشروعه، وإن يكن مجرد تفكيره هذا فى بداية القرن التاسع عشر مما يثير الالتفات، إذ هو خارج على مألوف الناس حتى ذلك الوقت، فتعلق المصريون بروابط التبعية لتركيا باسم الدين- من الأمور العادية. ويعقوب أول مصرى فهم القضية المصرية بمعناها

الحديث ، إذ أدرك معنى الصراع الفرنسى - الإنجليزى على البلاد ، وأنه لكى يكتمل استقلال مصر لا بد من أن تضمنه الدول الكبرى ، ويرر يعقوب طلب الاستقلال بالتنويه بمجد مصر ، وبأن عظمة الماضى تبعث على الأمل فى عظمة المستقبل ، وبأن مصر بها من الموارد ومن المال والرجال ما يكفى لقيام الدولة المستقلة ، وبأن موقعها الجغرافى يجعلها موضعا للتنافس ، وأن الدولة التى تسيطر عليها تصبح من القوة بحيث تتحكم فى مصير الدول الأخرى - وخير للجميع أن تستقل مصر .

وتحت حكم محمد على «١٨٠٥ - ١٨٤٨» ألقيت بذور القومية المصرية بمعناها الحديث : قومية ذات مفهوم علمانى لا دينى وإن يكن المفهومان قد سارا جنبا إلى جنب حتى أوائل القرن العشرين ، حين حدد أحمد لطفى السيد على صفحات الجريدة معنى القومية المصرية المجردة تماما عن النوازع الدينية والارتباط بتركيا وبحركة الجامعة الإسلامية ، مما سنعرض له فيما بعد .

ففى عهد محمد على وضعت نواة الجيش الوطنى الذى أعاد إلى المصريين بعض ثقتهم بأنفسهم ، بعد خضوعهم الطويل لحكم الأجانب الذين حرموا على المصريين حمل السلاح ، واعتمدوا على قوات أجنبية ، ومن ثم تلك الفرية التى ألصقت

بشعب مصر ظلمًا وعدوانا من حيث إنه غير جدير بحمل السلاح، وهى الفرية التى أثبت المصريون فى عصر محمد على أنها واهية لا تستند إلى أساس. وتشكل التعليم الوطنى منفصلا عن التعليم الدينى القائم فى الأزهر، وبدأت تبرز الدواوين والإدارات الجديدة، وتقوم مالية الدولة الإنشائية، ويتوفر للبلاد الاستقرار الذى لا بد منه لتطور ونمو الأفكار والمشاعر ومنها القومية. وأرسلت البعثات واستقدم الأوروبيون المتخصصون، وترجمت الكتب، وفكت طلاسم اللغة الهيروغليفية وكشفت معالم تاريخ البلاد القديم، ونشر ما كتبه الأوربيون عن مصر والمصريين وترك المصرى بلاده - على تعلقه بها- وقام بشتى الجهود التى وكلت إليه فى المجال الحربى وفى مجال الارتياد فى إفريقيا والشرق الأدنى، فشعر بآلام الاغتراب، وتعلق بالوطن الحبيب الذى أصبحت له منزلة سامية فى ذلك الوقت. كل ذلك ساعد على خلق وعى يربط بين المصريين وبلادهم، وأوحى بآمال جديدة مستقاة من روح الثورات الأوربية التى انتقل إلينا تاريخها وأثرها فيما نقلته حركة الترجمة والبعثات. فمثلا نجد رفاعة الطهطاوى - الذى شهد أحداث ثورة يوليو ١٨٣٠ وهو بفرنسا- يتأثر بهذه الثورة وبدستورها وما اشتمل عليه من حريات، ويكتب - حين يعود إلى مصر - فى الوطنية والتاريخ

المصرى القديم وواجب العمل على رفاهية مصر، ونجد أيضًا أن على مبارك - الذى كان من أعضاء البعثات أيام محمد على يستعمل بعد رجوعه لفظ «مواطن» للتفرقة بين المصريين وغيرهم. ومن ثم كان المبشرون بهذه الدعوة الجديدة فى مصر متأثرين تأثرًا واضحا بالتفكير الأوربى. بل إن عرابيا ذاته الذى قرأ تاريخ نابليون أثناء رحلة له مع سعيد باشا إلى الحجاز - استعمل لفظى المصريين والأمة المصرية بمعناهما الحديث.

وفى عهد محمد على - أيضًا - امتدت نفوذ مصر فى إفريقيا والشرق الأدنى، وانتشرت الحماسة للجيوش المصرية المتقدمة فى الشام وآسيا الصغرى، وتكلم محمد على عن ملك عربى يشتمل على ولايات الإمبراطورية العثمانية التى يتكلم أهلها اللغة العربية وهكذا أخذت تنمو فكرة القومية بمعناها الحديث، وإن يكن نموها بطيئا، بسبب ضيق نطاق الحركة التعليمية والثقافية، وعدم استيعابها لقطاعات شاسعة من المواطنين، مما جعلها لا تثبت أمام المشاعر الدينية التى طغت عليها فى إبان الأزمات، خاصة بعد اشتداد الأطماع الاستعمارية فى العالم الإسلامى، وظهور فكرة الجامعة الإسلامية كرد فعل ضد هذا الاستعمار. فمثلا نجد أن مصطفى كامل ومحمد فريد يدينان بفكرة الجامعة الإسلامية والولاء لسلطان تركيا. ولكن كتابات

لطفي السيد على صفحات «الجريدة» كانت بداية التحول فى التفكير السياسى المصرى ، وبداية التبلور الكامل لفكرة القومية المستندة إلى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته كمجموع ، له مثله الخاصة وتفكيره الخاص واتجاهه النابع من أصوله الذاهبة أبعد مذهب فى التاريخ ، دون خلط بين هذه المقومات والدين . وقد عرضت «الجريدة» لفكرة الجامعة الإسلامية ، وبينت أنها غير ملائمة للعصر ، ولا متفقة مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى . لهذا لم يكن عجبا أن يتهم المتزمتون «الجريدة» بممالأة الإنجليز وتوجيه الطعن إليها ، واتهام كتابها بالكفر بالدين ، ومحاولتها أن تدخل إليه بدعا . ومعظم ذلك راجع إلى عدم تأييدها بتبعية مصر لتركيا ، الأمر الذى كان غريبًا على الجمهور ، وإن لم يكن غريبًا على الصفوة المثقفة التى كانت تريد للبلاد استقلالاً وحياة نيابية .

وظهر ما كانت تبشر به «الجريدة» واضحا أثناء ثورة ١٩١٩ التى قامت البلاد أثناءها قومة رجل واحد ، ولم تظهر فيها نعرات دينية أو طائفية ، بل اجتمعت الأمة على محاربة المحتل ومطالبته بالجلاء تحقيقًا لاستقلال البلاد . حينئذ كانت تركيا قد انهزمت ثم ما لبثت أن ألغيت الخلافة على يد الكماليين ، فلم يعد ثمة ما يثير المشاعر الدينية كقوة سياسية خارجية ، وإن يكن المصريون قد

حزنوا حزن غيرهم من المسلمين لاختفاء الخلافة .

وجاءت القومية العربية لتملأ الفراغ الذى تركته حركة الجامعة الإسلامية ، وكذلك شأن تضامن القومية الإفريقية والآسيوية المستقلة حديثًا عن الحكم الاستعمارى ، وتلك التى لا تزال تشق طريقها نحو الاستقلال .

حركة الجامعة الإسلامية

«واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرّقوا»

قرآن كريم

«المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا»

حديث شريف

فى رأى الفقهاء أن الإسلام دين ودولة . فقد جاء القرآن محدداً القول الفصل فى المشكلات التى عرضت للمسلمين . فهو دستورهم وقانونهم المدنى ومرجعهم الأعلى ، وهو يتطلب الطاعة لله والرسول وأولى الأمر ، وإن كان يحد هذه الطاعة فى حدود الشرع . والنبى ذاته كان قائداً للمسلمين وحاكما للدولة الإسلامية بعد قيامها ، كما أنه زعيم دينى وقاض ورجل إدارة

وواعظ وإمام للصلاة فى نفس الوقت. كذلك كان الحال أيام الخلفاء الأربعة، وإن وضح فى أيامهم أن الحياة السياسية كانت شورية، بحيث لا يستأثر خليفة النبى وحده بشئون الإدارة والفقه والقضاء، إذ المسلمون الأول كانوا يعتبرون الإسلام مجموعة من العقائد وقانون أعمال أكثر من أن يكون تنظيما سياسيا. وكان الخليفة يحيا حياة بسيطة ولا يدعى لنفسه حقوقا خاصة- يعبر عن ذلك قول أبى بكر: «لقد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينونى، وإن أسأت فقومونى».

وكان الطابع الدنيوى هو الغالب على دولة بنى أمية، فهى دولة حكم وسياسة وحرب ومطامع ملكية - إمبراطورية، كما أن الحكام من بنى أمية قد نبذوا مبدأ الشورى وإن حافظوا عليه من حيث الشكل، وجعلوا الملك وراثيا فى أسرتهم، وأحاطوا أنفسهم بالحرس والحجاب والأبهة، وسكنوا القصور، فأصبحت الدولة «هرقلية» كما سماها العرب.

وجاء العباسيون إلى الحكم نتيجة ادعائهم أنهم حماة الدين، ولتأييدهم للساخطين على ممثلى الأستقراطية العربية الجاهلية القديمة التى اغتصبت العرش. وهكذا كان حلول العباسيين محل الأمويين إنما يعنى حلول حكم إسلامى عام محل الحكم العربى الخاص. ولما كانت الدولة قد اتسعت ووصلت فى أوجها

من المحيط الأطلنطى إلى مشارف الهند والصين ، كان لا بد من استثارة طاعة السكان ، الذين كانوا يتكونون من جنسيات مختلفة ، عن طريق فكرة عامة تلقى قبولا عند الجميع ، خاصة فى المناطق التى لا تكون قبضة الدولة فيها قوية ، ومن ثم ما أصاب مفهوم «الخلافة» من تعديل مرده إلى المؤثرات الفارسية المنقولة عن «الكسروية» . ومن المعروف أن الخلافة العباسية قد قامت على أكتاف الفرس ، ومن آثار ذلك تسمية الخليفة باسم «ظل الله على الأرض» و«سلطان الله على الأرض» وطفق الفقهاء يجمعون الأسانيد لتأكيد ضرورة طاعة الخليفة طاعة مطلقة ، سواء أكان عادلا أم ظالما . ومن شهداء هذا الاتجاه الفقيه الشهير أبو حنيفة النعمان الذى قضى أواخر حياته فى السجن وعذب ، ولكنه لم ينثن ويسخر علمه لخدمة قضية الخلافة العباسية بأسانيد مبتوره . وتعلق الخلفاء العباسيون بهذه السلطة الروحية ، خاصة حين ضعفت قوتهم الزمنية واستأثر الأتراك بالحكم الفعلى . وظلت الخلافة ذات قداسة لدى المسلمين ، حتى إنهم تصوروا أن محور الأرض قد اختل اتزانه ، حين استولى التتار على بغداد فى عام ١٢٥٨م ، وقتلوا المستعصم آخر الخلفاء العباسيين . وما لبث العالم الإسلامى أن أحس بضرورة إحياء الخلافة ، فانتقلت إلى مصر المملوكية بعد سنوات قلائل من

اختفائها ، وإن تكن قد قامت خلافات أخرى فى أماكن أخرى من العالم الإسلامى . وبذلك اكتسبت مصر أهمية خاصة فى العالم الإسلامى وإن لم يكن للخليفة من الأمر شىء .

ولما فتح العثمانيون مصر فى عام ١٥١٧م انتقل الخليفة العباسى إلى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية ، وإن كان ثمة شك فى تنازله عن الخلافة للسلطان سليم . ولم يكن لقب الخلافة ذا أهمية كبرى فى البداية لدى سلاطين آل عثمان ، وإن يكن السلطان سليم قد اعتز بلقب «حامى الحرمين الشريفين» الذى خلعه على نفسه بعد احتلاله لدمشق فى عام ١٥١٦م ، وكان من ألقاب السلاطين المماليك . فالدولة العثمانية فى أوج عظمتها وقوتها لم تكن بحاجة إلى تبرير سلطتها المستندة إلى قوة السلاح ، حتى إذا ما أخذ الضعف يدب فى الدولة ، وأخذت أوروبا تطمع فى أملاكها بدأ هذا اللقب يظهر من جديد ، خاصة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى الذى أدمج لقب الخلافة فى بداية عهده «١٨٧٦» فى الدستور الذى أعلنه على رعاياه . فقد جاء عبد الحميد إلى الحكم فى زمن اضطرابات وكوارث : أعلنت الثورة فى الهرسك والبوسنة وبلغاريا «فى البلقان» ودخلت الدولة فى حرب مع الصرب والجبل الأسود «فى البلقان» ثم ما لبثت أن تعرضت للغزو الروسى «١٨٧٧» ، ولما

هزمت انتزعت منها أملاك شاسعة فى البلقان بمقتضى صلح برلين «١٨٧٨» ، ووضعت إنجلترا يدها على قبرص . كما استقر رأى الساسة فى برلين ، على أن تكون تونس من نصيب فرنسا ، وعلى أن تكون مصر شركة بين إنجلتر وفرنسا .

وكان لهذه الكوارث أثرها فى العالم الإسلامى الذى اشتعل فيه السخط على العدوان الأوروبى - بل قيل إن جمال الدين الأفغانى قد أوقف دروسه فى مصر أثناء الحرب الروسية التركية إظهارا لحزنه وجزعه على مصير آخر ما تبقى من الدول الإسلامية القوية وكان عبد الحميد يخشى أن تتوجه ضده موجة الكره لأوروبا إذا لم ينجح فى استغلالها- فهو قد اضطر ، بعد الهزائم التى اتسمت بها بداية عصره ، وبعد أن ترك لأوروبا المسيحية كثيرا من أملاكه فى أوروبا ، إلى أن يهتم اهتماما خاصا بالجانب العربى من أملاكه ، خاصة وأن العرب ما برحوا يحتقرون الترك ويتطلعون إلى الاستقلال ، إذ العرب لم يهضموا تماما فكرة أن يكون خليفتهم فى تركيا لا يعرف اللغة العربية . وكان أخشى ما يخشاه السلطان عبد الحميد أن تنتشر هذه الفكرة ، خاصة وأنه كان يشك فى وجود اتجاه لإنشاء مملكة عربية مستقلة فى مصر وسوريا ، ويخشى قيام خلافة عربية فى مصر ، إذ لو تحقق شىء من هذا لتأثرت الدولة العثمانية تأثرا

شديدا- فهى ستصبح دولة تركية بحتة، ويضعف مركزه هو بصفته خليفة للمسلمين..

. لهذا اتجه عبد الحميد إلى استغلال موجة السخط على أوروبا فى أملاكه وفى خارجها، فهو يرسل البعثات الدينية إلى كل مكان لتوحيد المسلمين خاصة فى آسيا وإفريقيا، ويثبت مركز خلافته، ويسعى إلى الحصول على اعتراف المسلمين خارج الحدود التركية، وإقناعهم فى مصر وتونس والهند وأفغانستان وجاوة والصين بأنه لم يزل فى الوجود خليفة للإسلام.

وأحرزت حركة الجامعة الإسلامية نجاحا كبيرا، يرجع إلى التيار العام لشعور الجامعة الإسلامية أكثر من رجوعه إلى قوة لقب الخلافة. فعبد الحميد يؤكد زعامته الروحية للعالم الإسلامى بدلا من تأكيد زعامته السياسية باعتباره رئيسا للدولة التركية، ويحاول استغلال هذا اللقب فى تخويف الدول الأوروبية التى تفكر فى نوايا عدوانية ضد الإمبراطورية العثمانية. ولم تلبث الآستانة أن أصبحت مكة أخرى يحج إليها زعماء المسلمين، وخاصة من يكنون منهم العداء للغرب.

حينئذ كانت الأطماع الأوروبية قد بدت واضحة للعالم الإسلامى، ولم تكن تخلو من نزعات دينية هى فى الواقع من مخلفات الروح الصليبية القديمة. فأوروبا التى تعطف على

الشعوب المسيحية الخاضعة لسلطان تركيا، لا تتورع فى نفس الوقت عن استعمار بلاد المسلمين فى الشرق والغرب. وقمع السلطان للثورات التى تنشب فى أملاكه «بربرية» و«همجية»، والسلطان ذاته «شيطان» وعدو للإنسانية والحضارة والمسيح، على حين أن احتلال أوروبا لأملاكه شيء مخالف لذلك تماما: إعادة للأمن والنظام ونشراً للحضارة!

وأدت هذه التطورات إلى انكماش المشاعر القومية فى العالم العربى إزاء المشاعر الدينية الإسلامية، وخاصة بعد احتلال الإنجليز لمصر «١٨٨٢». وقد سبق أن رأينا أن محمد عبده كان مؤمنا بالفكرة القومية فى بداية الثورة المصرية. ولكنه لم يلبث أن انقلب إلى الدعوة للفكرة الإسلامية، خاصة على صفحات جريدة «العروة الوثقى»، التى كان ينشرها فى باريس بالاشتراك مع جمال الدين الأفغانى. كتب فيها مقالا عن «ماضى الأمة وحاضرها وعلاج عللها»، تكلم فيه عما آل إليه أمر المسلمين من تأخر وانحطاط، واستعرض آراء المصلحين فقال: إن بعضهم يظن أن أمراض الأمم تعالج بنشر الصحف، وأنها تكفل إنهاض الأمم وتنبيه الأفكار وتقويم الأخلاق، وإن فريقا آخر يرى أن شفاءها من هذه العلل يتم بإنشاء المدارس الحديثة على النمط الأوروبى حتى تعم المعارف جميع الأفراد. وبعد أن نقد الرأيين

أثبت رأيه الذى يذهب فيه إلى أن انتشال الأمة الإسلامية مما هى فيه من ضعف لا يتم إلا عن طريق الدين ، وبين أن التعصب للجنس «الوطنية» إنما يروجه الإفرنج الذين يريدون أن يهدموا بناء الملة الإسلامية ، ويفرقوا بين شعوبها ليسهل عليهم استعمارها ، وأن «المغفلين» من المسلمين- حسب رأيه - الذين اتبعوا هذه الدعوة «الخبيثة» قد هدموا العصبية الدينية ، ثم لم يستطيعوا أن يقيموا مكانها العصبية الجنسية التى يسمونها الوطنية .

وعبر جمال الدين الأفغانى عن رأى العالم الإسلامى فى العدوان الأوروبى واتهام الأوربيين للمسلمين ، بالتعصب حين أنحى باللائمة على من يمجدون التعصب للوطن ويحطون من شأن العصبية الدينية ، ورماهم بالغفلة ، وبأنهم أبواق المستعمر الذى يحاول توهين العصبية الدينية ليقطع الرابطة التى تجمع بين شعوبها ، ويدلل على كذب المستعمرين وتدليسهم بأنهم أكثر الناس عصبية للدين فيما تجرى عليه سياستهم . فالمسلمون- عنده - لا يعتدون برابطة الشعوب وعصبيات الأجناس وإنما ينظرون إلى جامعة الدين ، «لهذا ترى العربى لا ينفر من سلطة التركى ، والفارسى يقبل سيادة العربى ، والهندى يذعن لرياسة الأفغانى ، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا انقباض . وإن المسلم

فى تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه من أشكالها ، وانتقالها من قبيل إلى قبيل ما دام صاحب الحكم حافظا لشأن الشريعة ذاهبا مذاهبها» .

وما هذا فى رأيه بغريب على المسلمين «فإن رابطتهم الدينية مع رابطة اللسان أقوى من الروابط الجنسية ما دام القرآن يتلى بينهم ويعمل بأحكامه وفى آياته ما لا يذهب على أفهام قارئيه فلن يستطيع الدهر أن يذلهم» وقد أبدى جمال الدين ألمه لاحتلال الإنجليز لمصر ، وإذا استعرضنا قوله بهذا الصدد تبينا تمامًا أثر العدوان الأوروبى فى إشعال الحماسة لفكرة الجامعة الإسلامية ، ومكانة مصر فى العالم الإسلامى : «إن الحالة السيئة التى أصبحت فيها الديار المصرية لم يسهل احتمالها على نفوس المسلمين جميعًا . إن مصر تعتبر عندهم من الأراضى المقدسة ، ولها فى قلوبهم منزلة لا يحلها سواها ، نظرا لموضعها من الممالك الإسلامية ولأنها باب الحرمين الشريفين . فإن كان هذا الباب أمينا كانت خواطر المسلمين مطمئنة على تلك البقاع ، وإلا اضطربت أفكارهم وكانوا فى ريب من سلامة ركن عظيم من أركان الديانة الإسلامية» .

«إن كان الخطر الذى ألم بمصر قد نغرت له أحشاء المسلمين وتكلمت به قلوبهم ، ولن تزال آلامه تستفزهم ما دام الجرح

نغارا . . إن الفجيعة بمصر حركت أشجانا كانت كامنة وجددت أحزانا لم تكن فى الحسبان ، وسرى الألم فى أرواح المسلمين سريان الاعتقاد فى مداركهم ، وهم من تذكار الماضى ومراقبة الحاضر يتنفسون الصعداء . ولا نأمن أن يكون التنفس زئيرا- بل نفيرا عاما- بل يكون صرخة تمزق مسامع من أصمه الطمع» .

وقال عبد الله نديم معبرا عن أثر العدوان الأوروبى فى تقوية فكرة الجامعة الإسلامية : «ولو كانت الدولة العثمانية مسيحية الدين لبقيت بقاء الدهر بين تلك الدول الكبيرة والصغيرة التى هى جزء منها فى الحقيقة . ولكن المغايرة وسعى أوروبا فى تلاشى الدين الإسلامى أوجب هذا التحامل ، الذى أخرج كثيرا من ممالك الدولة بالاستقلال أو الابتلاع وإننا نرى كثيرا من المغفلين يذمون الدولة العلية ، ويرمونها بالعجز وعدم التبصر وسوء الإدارة وقسوة الأحكام . ولو أنصفوها لقالوا إنها أعظم الدول ثباتا وأحسنها تبصرا وأقواها عزيمة . فإنها فى نقطة ينصب إليها تيار أوروبا العدوانى ، لأنها دولة واحدة إسلامية بين ثمانى عشرة دولة مسيحية غير دول أمريكا ، وتحت رعايتها جميع الطوائف والأجناس والأديان وكثير من اللغات . والفتن متواصلة من رجال أوروبا إلى من يماثلهم مذهبا أو يقرب منهم جنسا .

وكل دولة طامعة فى قطعة أرض تحتلها باسم المحافظة على حدودها أو وقاية دينها . . وهذه أمور لو ابتليت بها أعظم دول أوروبا ما قاومت هذه الصواعق أكثر من عام أو عامين وتسقط أو تتلاشى» .

ويدعو مصطفى كامل إلى الالتفاف حول السلطان العثمانى خليفة المسلمين بقوله :

«فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميعًا حول راية السلطنة السنية ، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قواهم ، ولو تفانى الكثيرون منهم فى هذا الغرض الشريف ، حتى يعيشوا أبد الدهر سادة لا عبيداً . وواجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول راية الخلافة الإسلامية المقدسة ، وأن يعززوها بالأموال والأرواح ، ففى حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم وفى بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية المقدسة» .

ويقول مصطفى كامل فى معرض الكلام عن جنسيته : إنه «مصرى عثمانى» وإنه «ليس فى الأمر جنسيتان ، بل فى الحقيقة جنسية واحدة ، لأن مصر بلد تابع للدولة العلية» .

بل إن محمد عبده يبالغ فيقول : «إن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله ، فإنها وحدها الحافظة لسلطان الدين الكافلة لبقاء حوزته . وليس

للدين سلطان فى سواها. وإنا والحمد لله على هذه العقيدة، عليها نحيا وعليها نموت».

كذلك أيد فكرة الجامعة الإسلامية عامة الناس الذين لا يعرفون لهم رابطة غير رابطة الدين، ولا يعرفون لهم راعيا غير الخليفة إمام المسلمين، ولا يعرفون ما الوطن والوطنية.

وقد كانت هذه الكلمات وأمثالها وقتئذ من مستحدثات الشباب الذين تعلموا فى أوروبا، ومن ثم كونها محلا للطعن مما سبق أن أشرنا إليه بصدد ما كان يكتبه لطفى السيد على صفحات «الجريدة».

هذا فيما يتعلق بفكرة الجامعة الإسلامية بعد احتلال الإنجليز لمصر والفرنسيين لتونس. ولكن تفكير المثقفين فى مصر قبيل الاحتلال كان متأثرا بالفكرة القومية، وإن تكن هناك صحف أخرى تنادى فى أثناء الثورة المصرية بفكرة الجامعة الإسلامية، وتحض على محاربة الأوروبيين. وحين اشتدت الثورة وتعرضت البلاد للأخطار اندمج الاتجاهان معا فى محاولة عامة للوقوف فى وجه المعتدين.

الحركة القومية فى مصر
مصر للمصريين

تشتغل المشاعر العامة عادة حين التعرض للخطر الخارجى أو الشعور بالظلم الداخلى ، ويكون من الممكن أن تنظم هذه المشاعر وتوجه لو توفر لها الوعى والقيادة الرشيدة .

ولقد شعر المصريون بالظلم فى عهد محمد على ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يعبروا عن سخطهم بأكثر من المقاومة السلبية فى مجالى الزراعة والصناعة وإن يكن المتعلمون منهم قد أدركوا قيمة العهد الجديد وما حققه لمصر ، فكانوا يشيرون إلى الحاكم باسم «ولى النعم» . ولكن خلفاء محمد على لم يكونوا على شاكلته : فهم قساة على أهل البلاد ، ضعاف مع الأجانب . كانوا يحتقرون المصرى ولا يعتقدون أنه صالح للمشاركة فى الحكم

والإدارة ، وإن وكلوا إليه القيام بالأعمال الروتينية البسيطة فى السلك الحكومى ، واعتمدوا فى سند سلطتهم على أخلاط من الأوروبيين والأتراك والشراكسة ، ممن لا يستندون إلى عصبية محلية بحيث تسول لهم أنفسهم أن يعارضوا الحاكم .

واشتد الظلم فى عصر إسماعيل بوجه خاص ، وبخاصة بعد أن تراكمت عليه الديون التى استعدى أصحابها الدول الأوروبية عليه وعلى أهل البلاد . فقد أصبحت البلاد فى أواخر عهده عرضة للضغط الأجنبى ، وانعكس ذلك فى اصطناع القسوة فى جمع الضرائب ، مما أدى إلى قيام الأهالى بالثورة المسلحة فى الصعيد . وكان الحاكم ذاته قاسيا ، فأزهقت الأرواح فى عهده دون محاكمة ، وأرسل الناس إلى أقاصى السودان دون محاكمة ، وكتب عليهم أن يقضوا بقية حياتهم هناك . وسبق الناس لبناء قصور الوالى ومنشآته عن طريق السخرة التى سبق أن لجأ إليها فى حفر قناة السويس فى عهد سلفه سعيد . وكان استعمال الكرباج من الأمور المألوفة حين جمع الضرائب ، بل إن إحدى السيدات ماتت بعد ضربها بالكرباج فى إحدى القرى ، لأنها لم تستطع دفع حوالى أربعين قرشا كانت مستحقة على زوجها الهارب ! ! وسلطة الوالى قانون لا راد لقضائه : فهو ينفى ويعدم ويسجن ويصادر الأملاك حسب ما تسوله له أهواؤه ،

وهو السبب الرئيس فى الويلات التى ألمت بالبلاد بسبب إسرافه وتعجله ووقوعه فى براثن المحتالين والمنافقين والدجالين، ومرد ذلك كله إلى الحكم المطلق ومساوئه.

ولم تكن معارضة سلطة الحاكم بالأمر الهين فى ظل هذه الظروف، إذ الخوف يخيم على الناس، وبطش الحاكم يعرقل ظهور القيادات اللازمة للتوجيه العام. ولكن مصر دخلت دورا جديدا من تاريخها منذ أن وفد عليها جمال الدين الأفغانى فى عام ١٨٧١.

جمال الدين من تلك الشخصيات العظيمة التى تسرع بخطى التاريخ إلى الأمام، بدل تركها تسير فى مجراها الطبيعى. كان يكره الاستعمار منذ أن اصطدم به فى أفغانستان والهند، كما كان يكره طغيان الحكام الذين مهدوا للاستعمار التغلغل بأنانيتهم وجهلهم، ونادى بتقيد سلطتهم بالدساتير ورقابة الشعب. وقد اجتذبت آراؤه وشخصيته فى مصر الصفوة المفكرة التى غرس فيها معانى الحرية والنخوة والثورة. وفسر الأدب تفسيرا جديدا: فهو لا بد أن يخدم الشعب فيطالب بحقوقه ويدافع عن ظلمه، ويهاجم من اعتدى عليه أيا كان، ويبين للناس سوء حالهم ومواضع بؤسهم، ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم، ويحرضهم على أن يخرجوا من الظلمات إلى النور،

وألا يخشوا بأس الحاكم فليست قوته إلا بهم، ولا غناه إلا منهم، وأن يلحوا فى طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوبة. وهكذا نجده يخرج على الناس بأدب جديد ينظر للشعب أكثر مما ينظر للحاكم، وينشد الحرية ويخلع العبودية، ويفيض فى حقوق الناس وواجبات الحاكم، ويجعل من الأديب مشرفا على الأمراء، لا سائلا يمد يديه للأغنياء.

وأخذ جمال الدين يدرب الشباب على الكتابة، ويوحى إليهم بالمعانى الجديدة التى يكتبونها، ويشجعهم على إصدار الصحف التى تتصدى للكتابة فى الموضوعات التى تمس حياة الأمة فى صميمها. فشجع أديب إسحق على أن ينشئ جريدة «مصر» التى كان جمال الدين يرسم له خطة السير فيها، ويكتب بنفسه مقالاتها باسم مستعار، كما شجعه على إصدار صحيفة «التجارة».

وأخذت هاتان الجريدتان تنشران ما يوضح مبادئ الوطنية، ويعرف الناس بأصول المبادئ الحرة. وأصدر ميخائيل عبد السيد بإيحاء من جمال الدين جريدة «الوطن» ذات الصبغة السياسية الأدبية التى انضمت إلى شقيقاتها قبل الاحتلال وبعده فى تعضيد الحركة الوطنية، وشجع يعقوب صنوع على إنشاء مجلة هزلية اسمها «أبو نضارة» التى كانت أولى الجرائد العربية التى

تكتب بأسلوب عامى فكاهى ساخر، وانتقدت التدخل الأجنبى والامتيازات المختلفة التى كان يتمتع بها الأجانب فى البلاد، كما نقدت إسماعيل نفسه، مما ترتب عليه مصادرة المجلة ولما يمضى على ظهورها وقت طويل، وإن استأنف صنوع تحريرها بعد استقرار فى فرنسا، وأخذت تهرب أعدادها إلى مصر حيث لقيت إقبالا كبيرا. ومن وراء هذه الصحافة الناشئة كان نشاط جمال الدين فى الهيئات الماسونية الأجنبية التى كانت تضم فئات مصرية مختلفة: من أدباء مصريين وسوريين وضباط وعلماء وباشوات وأمراء إلى بعض النابهين من طلبة الأزهر وخريجيه، وبعض أعضاء مجلس شورى النواب الذى أنشأه إسماعيل فى عام ١٨٦٦، ليشاركه الأعيان فى سياسته المالية، وليظهر أمام أوربا بمظهر الحاكم العصرى فيسهل عليه عقد القروض. وقد بقى هذا المجلس حتى مجئ جمال الدين كما مهملا فى السياسة المصرية. وعن طريق تلك الهيئات التقت هذه الصفوة المصرية التى جمعت خلاصة الطبقة المثقفة ورجال الحكم المتصلين بالحياة السياسية وأسرار الحكومة، فنشأت بينهم جميعًا رابطة من التضامن هى التى قام عليها الحزب الوطنى الذى ربطه جمال الدين بالقاعدة الشعبية عن طريق الصحافة الناشئة التى كان هو يغذيها بآرائه وتوجيهاته، فتصدت رأسا للتدخل الأجنبى

والحكم المطلق، وبشرت بمبادئ الوطنية والحرية والدستور.

وامتد جمال الدين رويدًا من مجال الأدب والفكر إلى مجال السياسة بمعناها الشعبى والقومى: إذ السياسة ليست حكرًا على فئة من الناس دون الفئات الأخرى، وكل ما يمس الشعب فى صميمه إنما هو سياسة للجميع أن يبدوا آراءهم فيها. أخذ جمال الدين يقرب إليه الناس ويصور لهم سوء الحال التى هم عليها ويحثهم على مقاومة الظلم والاستعباد ويقول لهم «.... انظروا أهرام مصر وهياكل منفيس وآثار طيبة ومشاهد سيوة وحصون دمياط فهى شاهدة بمنعة آبائكم وعزة أجدادكم. هبوا من غفلتكم. اصحوا من سكرتكم. عيشوا كباقى الأمم أحرارا سعداء».

ولم يكن عجبا، ومصر بها هذا الزعيم الكبير، أن تنتقل البلاد من حال إلى حال. ثار الضباط الوطنيون على الوزارة الأوروبية التى أقامها الاستعمار وعلى رأسها نوبار الأرمنى، الذى لم يتقن اللغة العربية، والذى طالما نادى بأنه لن يخلص مصر من الحكم المطلق سوى الاحتلال الأجنبى - يقصد الاحتلال الإنجليزى - وفيها أيضًا وزيران أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى، وغير ذلك من العناصر الأوروبية التى تولت بعض المناصب الكبرى وأغدقت عليها الرواتب الكبيرة ونجحت

ثورة الضباط «فبراير ١٨٧٩» واستقال نوبار. ولكن إنجلترا وفرنسا سندتا الوزيرين وانتزعتا لهما سلطات واسعة.

وسرت روح جديدة فى مجلس شورى النواب الذى ألهمته الصحافة الوطنية واجباته، حين شنت الحملة فى سبيل إقرار المسئولية الوزارية أمامه. فقد نادت جريدة «الوطن» فى عددها الصادر فى ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨ بضرورة إيجاد برلمان يفرض النظام والعدالة، وهما وحدهما اللذان بإمكانهما تطوير كل نظم الحكومة.

وذكرت أن الحكم المطلق مما يجعل الحاكم عدوا للشعب، ويفتح بابا للتدخل الأجنبى. وحين افتتح المجلس دورته فى أوائل عام ١٨٧٩ ذكرت الصحافة الوطنية أعضاءه واجبهم فى الدفاع عن حقوق الأمة، والتخفيف من بؤس الفلاحين، ونشرت مقترحات أعضائه، ووجهت الحملات ضد أخطاء الخديو وامتيازات الأجانب، وخاصة الوزيرين اللذين كانا يتقاضيان مرتبا يزيد كثيرا على مرتب الوزراء المصريين، ونادت بضرورة اتحاد الحكومة والشعب فى برلمان يمثل الأمة تمثيلا صحيحا، وبمصر للمصريين وحدهم.

وآثر إسماعيل أن يستغل هذه الحركة الوطنية لاسترداد سلطته التى ضيق عليها الأوروبيون الخناق. فاتصل بالزعماء،

وأفهمهم أنه لا يعترض على مقاومتهم للتدخل الأجنبى، ويث فى الحركة الوطنية رجله المخلص محمد شريف الذى أخذ يشرف على التوقيع على عريضة أمضاها أصحاب الرأى فى البلاد على اختلاف ألوانهم: من زعماء دينيين وباشوات وضباط وعلماء وأعيان وغير ذلك. وكانت العريضة احتجاجا على التدخل وتأكيدا لوفاء مصر لالتزاماتها المالية. وطالبت العريضة بنظام برلمانى حقيقى يقيم المسئولية الوزارية. واستغل إسماعيل تقديم هذه العريضة فأقال الوزيرين الأوروبيين وأمر بتشكيل وزارة «وطنية».

وردت إنجلترا وفرنسا على ما اعتبرتاه تحديا من جانب إسماعيل بطلب خلعه من السلطان استغلالا لسلطته المعنوية حتى لا يفكر إسماعيل فى المقاومة وتتعقد الأمور. وبالفعل حين اشتدت الأزمة كان إسماعيل قد زاد فى عدد الجيش وأخذ قسما من الضباط على سندهم له، وإن يكن معروفا حينئذ أنهم إنما يقصدون إلى مساعدته ضد إنجلترا وفرنسا، وليس فى وجه السلطان. هذا إلى أن الشعور العام فى البلاد كان ضد إسماعيل الذى اعتبره المواطنون السبب الأول فى التدخل الأجنبى والمصائب التى حلت بالبلاد. وقد أقنع جمال الدين أهل الرأى بسخافة فكرة الدفاع عن إسماعيل، إذ إن خوض غمار الحرب

دفاعا عنه لن يلقى تأييدا من جميع الطوائف بما فيها الجيش . ولهذا توجه إلى قنصل فرنسا العام وأخبره بأنه يوجد فى مصر حزب وطنى إصلاحى ، وأن باستطاعة الأمير توفيق أن يحقق الإصلاحات التى تحتاج إليها البلاد . وحين خلع السلطان إسماعيل «٢٦ يونية ١٨٧٩» سرى فى البلاد شعور بالارتياح ، فإن الوطنيين قد سندوه فى مقاومة التدخل الأجنبى ليس حبا فيه ، ولكن لمصلحة البلاد . ولم تعطف عليه الصحافة ، بل إن بعض الصحف شنت الحملة على أمراء أسرة محمد على والحكام الذين ولاهم إسماعيل .

ورغم أن إنجلترا وفرنسا كانت لهما اليد الطولى فى خلع إسماعيل ، وأن السلطان عبد الحميد لم يقم إلا بدور ثانوى ، فإنه حاول أن يستغل الفرصة للتدخل فى شئون مصر الداخلية وإلغاء الامتيازات السياسية التى انتزعتها البلاد من تركيا منذ عصر محمد على وأن يجسم ما قد قام به لكى يظهر للعالم الإسلامى أنه لا يزال لديه من السلطة والنفوذ ما يكفى لخلع حكام ولاياته ، مؤملا أن يساعده ذلك فى الدعاية لفكرة الجامعة الإسلامية . ولكن الحقائق لم تكن خافية : فالدولتان الغربيتان هما اللتان خلعتا إسماعيل وولتا ابنه توفيق ، وذلك رغم ما حاوله الباب العالى من تولية الأمير حليم أصغر أبناء محمد على

وكان مقيما بالآستانة» . وما دامت الدولتان هما اللتان ولتا الوالى الجديد ، فإنهما كانتا ملزمتين بسنده طالما أنه يحقق لهما أهدافهما الاستغلالية ويقضى على المقاومة الشعبية . وبذلك تمهد السبيل لنضال ذى ثلاث شعب بين السلطة الخديوية المتهاوية والتدخل الأجنبى الذى يسندها وبين الحركة الوطنية المصرية ، فكانت ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ التى حاول السلطان عبد الحميد استغلالها فى مصر لتأكيد سلطته .

الثـورة

«لقد خلقنا الله أحرارا ، ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذى لا إله إلا هو إننا لن نورث ولن نستعبد بعد اليوم» .

«عرابى لتوفيق فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١»

أدرك توفيق أن خير وسيلة للمحافظة على عرشه هى الخضوع لإنجلترا وفرنسا ، اللتين انتهزتا الفرصة لكى تحددا نظام الحكم الذى تريدانه ، فأشارتا على توفيق بالقضاء على الحياة البرلمانية ، وعودة نظام الإدارة الأوروبية وتصديه لمواجهة المسئولية وحده دون تدخل من وزرائه - كما أشير عليه بطرد جمال الدين الأفغانى والحد من نشاط مريديه . فكانت هذه الفترة من أوائل عهد توفيق التى اتسمت بالحكم المطلق السافر

الذى من ورائه نفوذ الدولتين العريض «وكانتا حينئذ أقوى دولتين استعماريتين فى العالم» .

وأجريت التسويات المالية التى فرضتها الدولتان دون مراعاة لمصالح البلاد : فأعيدت الرقابة الإنجليزية - الفرنسية على الخزانة المصرية وخول الرقيبان سلطات شاسعة وأصبح لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء المصرى ، وصفيت الديون الأوروبية وأصبحت مصر تدفع حوالى نصف ميزانيتها على شكل أقساط وفوائد ، على حين لم تحظ الديون الداخلية التى دفعها الملاك المصريون بنفس العناية التى حظيت بها الديون الأوربية .

وجرت هذه التسويات بالتعاون مع الخديو الذى فشل فى تجربة الحكم الشخصى ، فعهد بالوزارة إلى رياض بناء على نصيحة الدولتين ، خصوصًا وأن رياضا- الذى كرهه مجلس شورى النواب فى أواخر حكم إسماعيل لمحاولته فض دورته قبل أن تنتهى- كان يرى التمشى مع النفوذ الأجنبى ، أملا فى تخليص مصر من السيطرة الأجنبية .

وكانت النتيجة أن اتجه السخط العام على التدخل الأجنبى إلى رياض نفسه ، فدفعه غروره واستبداده إلى محاولة حكم البلاد عن طريق الضغط ، وسبب ذلك أنه لم يفهم العوامل الكامنة وراء النقد والمعارضة . وكانت جريدتا «مصر»

و«التجارة» من أقوى صحف المعارضة ، فتجلت فيهما روح جمال الدين ، وأخذتا تنشران المقالات الحماسية وتنتقدان سياسة الحكومة وتنددان بتفريطها فى حقوق البلاد ، فصودرتا كما صودرت جريدة «مصر الفتاة» وضيق الخناق على الصحف الباقية فى مصر وكذلك على الصحف التى كان يصدرها يعقوب صنوع فى الخارج ونفى رجال المعارضة إلى أقاصى السودان حتى بلغ عددهم قرابة الألف ، وروقب كل من اشتبه فى عضويته بالحزب الوطنى .

والضغط- كما يقولون- يولد الانفجار ، إذ تمادى رياض فى خطته وخضوعه للسيطرة الأجنبية وعدم فهمه لحقيقة أسباب المعارضة ، مما عجل بنشوب الثورة بعد أن واصل الحزب الوطنى- بعد حملة الكبت التى قام بها رياض - نشاطه بطريقة سرية ،وفى أواخر عام ١٨٧٩ أعلن الحزب عن وجوده حين أصدر فى أوائل نوفمبر عشرين ألف نسخة من بيان احتوى على برنامج محدد لإنقاذ مصر من ويلاتها . وقد عزا البيان ما يقاسيه المصريون للأسباب الآتية :

١ - الحكم المطلق ، وخلو البلاد من برلمان منتخب يتمتع بسلطات كاملة .

٢ - عدم سيادة القانون وعدم تساوى الناس أمامه .

٣- افتقار البلاد إلى التعليم العام .

٤- عدم إحساس طوائف الموظفين بالمسئولية عن الصالح العام .

٥- الربا .

٦- عدم انتظام توزيع مياه الرى .

٧- عدم كفاية مرتبات الموظفين المصريين .

وانضمت الفئات الساخطة بعضها إلى بعض ، فانضم الباشوات ، الذين مست الإدارة الأوروبية وضعهم فى البلاد ، إلى الأعيان الذين ضايقهم إلغاء القروض التى قدموها للحكومة ، وفرض مزيد من الضرائب على أراضيهم . كما انضم إليهم الموظفون المصريون الذين حقدوا على الإدارة الأوروبية تفضيلها الأجانب عليهم وإغداق الرواتب الضخمة عليهم . وما لبثت هذه الطوائف أن وجدت القوة المادية اللازمة لسند مطالبها حين ظهر الجيش على مسرح السياسة فكان بمثابة رأس الحرية للثورة التى ما لبثت أن اندلعت . أليس جنود الجيش من الفلاحين الذين كانوا يعملون قبل تجنيدهم فى الحقول ويلمسون ضغط الإدارة ، ويتحملون مساوئ الربا وقسوة محصلى الضرائب؟ وضباط هذا الجيش : ألم يكونوا على اتصال بالحركة الوطنية منذ أواخر حكم إسماعيل؟ أو لم يكن

زعماؤهم من أبناء الفلاحين الذى رقوا من تحت السلاح فى عهد سعيد؟ أو لم يحسوا بالمهانة لهزيمة الجيش فى الحبشة بسبب عدم كفاية قوادهم من الأتراك والشراكة والأوروبيين ممن لا يعطفون على أبناء الفلاحين أو يعاملونهم بشىء من الاحترام؟

أحس قواد الجيش من الوطنيين بالسخط العام وتجاوبوا معه كما كانت شكاواهم الخاصة من المحاباة فى الجيش لمصلحة الأتراك والشراكسة المقربين إلى القصر، فعقدوا العزم على المطالبة بالعدالة فى مجالهم خاصة وأن الجيش قد شعر بالثقة فى نفسه بعد أن نجح فى أواخر حكم إسماعيل فى إسقاط وزارة نوبار. وفى أوائل عام ١٨٨١ تقدم أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى «وقد سمى كل منهم نفسه بالمصرى» بشكوى الجيش إلى رياض.. وبدلا من فحص هذه الشكوى تقرر تقديمهم إلى مجلس عسكرى. ولكنهم كانوا قد احتاطوا لهذا الاحتمال، وحين طال بهم المكث فى ثكنات قصر النيل حيث عقد المجلس العسكرى برئاسة عثمان رفقى وزير الحربية الشركسى، سارت كتائب الجيش وأطلقت سراحهم بعد أن قضت على المؤامرة الخديوية المعتمدة فى صفوف الجيش على حفنة القادة الأجانب والأتراك والشراكسة، ثم واصلت طريقها إلى عابدين حيث طالبت بإقالة عثمان رفقى. وتم للجيش ما

أراد، وتولى وزارة الحربية محمود سامى البارودى عضو الحزب الوطنى وصديق الضباط «الفلاحين» وأكبر شعراء القرن التاسع عشر فى العالم العربى.

وقد أبرزت هذه الحادثة للضباط الفلاحين زعامة من صلبهم تمثلت فى أحمد عرابى الذى كانت قوته كامنة فى إخلاصه وجرأته وبلاغته الخطابية وتدينه، وتعبيره عن آمال الأمة وآلامها وفى عدالة القضية التى تصدى للدفاع عنها. وعلى الرغم من أنه وزملاءه لم يكونوا من الثقافة واتساع الأفق أو من التجربة بحيث يحسنون معالجة أمور السياسة العليا، فإنهم وجندهم كانوا الوحيدين من رجال الفئات الحكومية الذين كانت غالبيتهم من صميم الشعب، بحيث يشعرون بشعوره ويعبرون عن آماله وآلامه. ضمن عرابى زعامته للجيش وما لبث أن مد يده للفئات الأخرى التى سيطر عليها السخط وأخذ يجمع التوقيعات لعريضة شاملة تهدف إلى زيادة عدد الجيش وإعادة الحياة النيابية وإسقاط وزارة رياض. ووجدت العريضة صدى واسعًا لدى طوائف المصريين جميعًا بغض النظر عن الفوارق الحقيقية التى كانت تفصل هذه الطوائف بعضها عن بعض: إذ الخطر الأجنبى قد تهدد البلاد جميعا فأشعر الجميع بضرورة وحدة الصف، خاصة وقد نزلت القوات الفرنسية فى إبريل ١٨٨١ إلى تونس

لاحتلالها فأعطى ذلك للمصريين مثلا صارخا لأساليب أوروبا الاستعمارية وأقنعهم بضرورة تقوية الجيش حتى يستطيع الدفاع عن البلاد بحيث لا تتكرر فيها مأساة تونس. وازداد القلق وانتشرت الإشاعات بأن احتلال فرنسا لتونس إنما تم طبقًا لاتفاق سابق مع إنجلترا يقتضى أن تعوض الأخيرة نفسها فى مصر، واتهم رياض بأنه عميل إنجلترا فى هذه المؤامرة، واشتد هجوم الصحافة على الفرنسيين والإنجليز، بل على الأوروبيين بوجه عام، واستيقظت المشاعر الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل.

وبعد أن أبدت تركيا عجزها إزاء احتلال الفرنسيين لتونس «التابعة للدولة العثمانية»، لم يتوقع المصريون الكثير من مساعدة السلطان، وعقدوا العزم على الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم، فغطت المشاعر القومية فى بداية الثورة على الشعور بالجامعة الإسلامية وإن يكن مصير تونس قد دفع السلطات العثمانية إلى تعديل أساليبها: فقد اقتنع الوزراء الأتراك بأن فقدهم لتونس إنما يرجع إلى خطتهم السلبية إزاء التدخل الأجنبى فى شئونها، ومن ثم قرروا اتباع سياسة أكثر نشاطا فى مصر حتى لا تضيع هى الأخرى وتقع فى يد الاستعمار الأوربى.

واشتد كره المصريين للأجانب المقيمين فى البلاد. وكتب القنصل الفرنسى فى مصر ينبه حكومته إلى خطورة الأحوال فى

البلاد. وسجل النجاح الذى صادفته العريضة الوطنية. ويرجع كره المصريين للأجانب إلى تدخلهم فى شئون البلاد وإلى أسلوب حياة الجاليات الأوروبية الوفيرة فى ذلك الوقت. فهذه الجاليات كانت تعيش فى محيط أوروبى، وتستنكف الاتصال بالوطنيين وتجهل وجهات نظرهم وتحكم على كل شىء طبقًا لوجهات النظر الأوروبية وسياسات حكوماتها، محتقرة كل ما لا يتفق مع وجهات النظر الأوروبية.

وأراد الخديو أن يوقف تيار السخط العام بالحد من نشاط الضباط فعزل البارودى وولى مكانه صهره داوود يكن، واتخذ إجراءات صارمة لإعادة النظام فى الجيش، ففرضت الرقابة الشديدة على زعمائه وسرت الشائعات بأن الخديو قد استصدر فتوى من شيخ الإسلام تدين زعماء الضباط بالخيانة العظمى.

حينئذ اتصل عرابى بالعلماء والأعيان وزعماء البدو الذين خولوه التكلم باسم الأمة، ووعدوا بأن يؤازروه فى المظاهرة الوطنية التى أزمع القيام بها فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لتقديم العريضة الوطنية إلى الخديو.

وكانت مظاهرة شعبية رائعة كللت بالنجاح. فقد امتلأت القاهرة بوفود الأقاليم التى جاءت لنصرة عرابى وفشل الخديو فى ضم أية فرقة من فرق الجيش إلى صفه، بل إن حرسه الخاص قد انضم إلى أبناء

جلدته فلم يسع توفيق سوى قبول المطالب الوطنية : فأقيل رياض وأجل المطلبان الآخران بحجة بحثهما ، وعهدت الوزارة إلى محمد شريف الذى قدم طلبا إلى توفيق بدعوة مجلس شورى النواب وإجراء انتخابات عامة . ووافق الخديو وأجريت الانتخابات فأسفرت عن مجلس جميع أعضائه من الأعيان اجتمع فى ديسمبر سنة ١٨٨١ .

وهكذا انتصرت الثورة وتحققت إرادة الحزب الوطنى المصرى ، وأطلقت الحريات وأعيد المنفيون إلى البلاد وعمت الفرحة مصر من أقصاها إلى أقصاها ، وبزغ نجم الحزب الوطنى الذى باشر نشاطه العلنى بعد أن ظل تحت حكم رياض يعمل فى الخفاء . وعبر مراسل «البول مول جازيت»[1] الإنجليزية عن حقيقة الموقف بقوله : «إن من الخطأ الفاحش قبول ما يؤكده البعض من أن الحركة قاصرة على مدينتى القاهرة والإسكندرية ، ففى العامين الماضيين سنحت لى فرصة زيارة كثير من القرى ، ويمكننى القول بكل تأكيد : إن كل الرجال البارزين والمشايخ والمديرين (إذا لم يكونوا من الأتراك) والمفتشين المختلفين و- بالاختصار- كل الشخصيات التى تؤثر على الجماهير هم من أشد الناس حماسة وتعضيداً للحزب الوطنى . ومن المؤكد أن الفلاح لا يعرف كثيراً عن المسائل السياسية ، ولكن خبرته بتدخل

١- the pall mall gaxette

الأتراك والأوروبيين فى شئونه تجعله ينظر إلى هذا التدخل بعين الشك. فالأتراك يلجأون إلى الكرباج ليبتزوا منه كل ما يمكن من القروش التى يمتلكها. كذلك يلجأ المرابون اليونانيون والإيطاليون إلى المحاكم المختلطة ليفعلوا نفس الشىء، فهل من العجيب إذن أن يعضد شيخ قريته - وعن طريقه - الحزب الوطنى؟».

تدخل السلطان

أكد عرابى وشريف لممثلى الدول بعد مظاهرة ٩ سبتمبر أن مصالح كل رعايا الدول الصديقة ستحظى بالرعاية.

ورغم ذلك، ورغم هدوء الموقف فى مصر بعد تولية وزارة شريف، فإن أحداث مصر قد استثارت اهتمام الدول الكبرى ورعاياها فى مصر لا سيما وأن السلطان عبد الحميد - الذى أرسل إليه توفيق غداة المظاهرة طالبا تدخله العسكرى- رأى أن ينتهز الفرصة للاصطياد فى الماء العكر.

وكان لا بد لأحداث مصر أن تحدث دويا فى العاصمة التركية، لا سيما وأن السلطان ذاته قد تنكر للدستور الذى أعلنه فى عام ١٨٧٦، كما تنكر لمدحت باشا أبى الحركة الدستورية فى

تركيا، وأوغل فى سياسة استبدادية كان مقيضا لها أن تساعد على الإمعان فى إضعاف تركيا ومناصبة العرب والدستوريين من الأتراك العداء للحكومة ولجوئهم إلى النشاط السرى. ولما كان السلطان يخشى أن تتأثر العاصمة التركية بأحداث مصر، فقد حرم على الصحافة التركية التعليق على أخبار مصر.

ومنذ مظاهرة ٩ سبتمبر حتى الاحتلال البريطانى اتبع عبد الحميد بصدد مصر سياسة مليئة بالمتناقضات، كان مقيضا لها أن تعجل بالاحتلال البريطانى. فلم تكن للسلطان خطة واضحة إزاء مصر: فهو آنا يحاول أن يؤكد سلطته الزمنية بصفته سلطانا، وآنا آخر يحاول أن يؤكد سلطته الروحية بصفته خليفة للمسلمين.

أما الخطة الأولى فكانت تعنى التدخل فى شئون مصر الداخلية وإرسال قوات عسكرية إليها إذا ما سمحت الظروف تأكيدا لسلطة الخديو، بصفته مندوبه فى البلاد طبقا للفرمانات. وأما الخطة الثانية فكانت تقتضى سند الحركة الوطنية المصرية فى وجه التدخل الأجنبى والترويج لفكرة الجامعة الإسلامية - ومعنى ذلك مناصبة الدول الأوروبية - التى كانت تسند توفيق - العداء، وعلى حين أعلن عبد الحميد عدم رضاه عن الثورة المصرية من حيث المبدأ، وذلك بسبب مقته للنزعة الدستورية، ولأنه كان من المستحيل بالنسبة إليه أن يسمح لإحدى ولاياته

بالحياة الدستورية ويحرمه على الولايات الأخرى، ورغم أنه ما فتئ يعلن استعداده لسند الخديو الذى يدين له بتعيينه، إلا أنه لم يتردد منذ البداية فى إقامة صلات سرية مع عرابى وزملائه عن طريق إيفاد المبعوثين السريين إلى مصر. فكيف يمكن التوفيق بين هذه السياسات المتناقضة؟ ألا يعطى تشجيع الحركة الوطنية المصرية الفرصة لأوروبا لكى تتدخل فى شئون مصر؟ ثم ألا يؤدى التنكر للثورة إلى عرقلة حركة الجامعة الإسلامية؟ إذن ليس من الغريب أن يفقد السلطان ثقة كل من الطرفين المتنازعين فى مصر، وإن يكن كل منهما يود استغلال سلطته المعنوية لتأييد موقفه. ولم يكن عرابى يشعر بأى ميل نحو الأتراك الذين أساءوا حكم مصر لعدة قرون، ولم يكن هو وزملاؤه ليسمحوا بتدخل ساسة الآستانة فى شئون مصر الداخلية. ولكنه كان يفرق بين الحكومة العثمانية وبين السلطة الدينية التى كان يتمتع بها السلطان، الذى كان على عرابى أن يطيعه باعتباره خليفة للمسلمين وأميرا للمؤمنين طالما يراعى العدالة. هذا إلى أن علماء مصر وقادة جيشها كانوا يقرون سلطة السلطان بصفته خليفة، وذلك حتى يمكنهم أن يستغلوا تعضيده لهم فى تحييد أوروبا فهم يقرون سياسته وخلافته طالما لا يهدف إلى فرض سلطته المباشرة على البلاد.

وكانت إنجلترا من ناحيتها تميل إلى سند سلطة الخديو عن طريق السلطان صاحب السلطة الشرعية فى البلاد. فقنصلها العام «سير إدوارد مالت» قد هيمن على توفيق، ودعم نفوذ دولته فى البلاد بتأثيره الشخصى على الخديو والمحيطين به، لهذا لم تكن إنجلترا منذ البداية تعطف على الحركة الوطنية المصرية التى من شأنها أن تضعف سلطة الخديو وبالتالى النفوذ البريطانى. وزار «مالت» الآستانة بعد مظاهرة ٩ سبتمبر وأوعز هو والسفير الإنجليزى فى الآستانة «اللورد دفرن» إلى السلطان بالتدخل فى مصر، وذلك عن طريق إرسال بعثة توطد سلطة الخديو وتخيف قواد الجيش والحركة الوطنية. كما أن عرابى ذاته والوطنيين لم يكونوا يمانعون فى إيفاد البعثة السلطانية إلى البلاد، حتى يمكن للسلطان عن طريقها أن يتبين حقيقة الموقف فى البلاد، وإن لم يكونوا يتوقعون حين اتصلو بالسلطان بهذا الصدد أن يأخذ المسالة مأخذا جديدا. وعلى أى حال فقد تشجع السلطان، وأرسل إلى مصر بعثة خاصة وصلت الإسكندرية فى ٦ أكتوبر ١٨٨١، وكان يرأسها الجنرال على نظامى باشا، وتتكون من على فؤاد بك السكرتير الخاص للسلطان وثلاثة آخرين من موظفى الباب العالى. ولم يرحب الشعب المصرى ببعثة نظامى التى اعتبرها تمهيدا للتدخل التركى المباشر أو المسلح

فى شئون البلاد . ولكن رحبت بها بعض الصحف التى كان المشرفون عليها مؤمنين بفكرة الجامعة الإسلامية . ومن هذه الصحف جريدة «الحجاز» التى كان يرأس تحريرها إبراهيم سراج المدنى ، الذى اشتهر بنشاطه ضد الاحتلال الفرنسى فى الجزائر ، حيث كتب مقالات عنيفة ضد الفرنسيين مما أدى إلى مراقبته ثم طرده ، فاستقراره بمصر حيث أنشأ فيها جريدته . ومنها أيضا جريدة «البرهان» التى كان يرأسها حمزة فتح الله الذى كان محررا بالجريدة التونسية «الرائد التونسى» قبل استقراره بمصر بعد الاحتلال الفرنسى لتونس . وكان حمزة فتح الله يحظى باحترام كبير من الأوساط الإسلامية ، بسبب تفقهه فى مسائل الدين .

وهناك أيضا جريدة «المفيد» التى كان يبدو أنهاتتلقى وحيها من الآستانة وتعمل على الترويج لفكرة الجامعة الإسلامية ، وجريدة « الطائف» التى كان عبد الله النديم يرأس تحريرها ويمزج فيها بين الاتجاهين الوطنى والإسلامى .

ومع أن هذه الصحف كانت تحمل على الأوروبيين دون هوادة ، فإنها رحبت ببعثة نظامى ، وقالت إنها إنما جاءت لحماية مصر من أعدائها ولهذا أنعم نظامى بالنياشين على رئيس تحرير جريدة «البرهان» .

وحاولت البعثة أن تؤثر فى أعيان البلاد ونوابها لكى يطالبوا بتأكيد سلطة السلطان فى مصر، كما حاولت أن تدفع توفيق إلى حل مجلس شورى النواب. ولكنها فشلت فى الاتجاهين، بل لقد طالب أعيان البلاد ونوابها بخلع توفيق. ومع ذلك فقد رفع الجنرال نظامى تقريرا إلى السلطان أكد فيه أن العرب من أهل مصر «تمييزا لهم عن الأتراك والشراكسة» متعلقون بشخص الخليفة، وأن البعثة قد تلقت رسائل ووفودا من شتى بقاع مصر بل من أماكن أخرى خارج مصر: كفاس والحبشة. وكان نظامى مكلفا بأن يقوم بتحريات قصدها التأكد من فكرة الإمبراطورية العربية المستقلة التى كانت تقلق بال ساسة الآستانة. ولكن تقريرات نظامى لم تشر إلى شىء بهذا الخصوص، وإن يكن توفيق ذاته قد تلقى رسالة طويلة تستفسر عن أمر هذه الفكرة، وكلف أحد أعضاء البعثة المسمى أحمد راتب الذى بارح السويس فى ٢١ أكتوبر فى طريقه إلى جدة، بعد أن اتصل بعرابى، كلف بأن يتحرى عما إذا كان ثمة تحالف من أى نوع بين عرب آسيا وإفريقيا، وعما إذا كان ثمة اتصال بين الطرفين فى موسم الحج. وكتب مراسل جريدة «البول مول جازيت» الإنجليزية أن البعثة لم تكتسب إلى صفها سوى حزب البلاط «أوالحزب التركى الذى كان يعرف فى مصر باسم الشراكسة»

وحوالى خمسة وعشرين شيخا من مشايخ الأزهر ممن كانوا هم وشيخ الإسلام محمد العباسى حتى ذلك الوقت سندا للسلطة الحاكمة مما يفسر تلقيهم الهدايا والنياشين من السلطان . كما كتب المراسل أن مشروعات البعثة قد قوبلت بالاحتقار من الغالبية العظمى من العلماء الذين سخطوا على العباسى الذى خلع من منصبه فى ديسمبر وحل محله الشيخ محمد الإنبابى الذى كان يمثل المشايخ المتحررين ويعبر عن وجهات النظر القومية ولا يميل إلى وجهات نظر الجامعة الإسلامية .

وقد استشاطت فرنسا غضبا لإرسال بعثة نظامى إلى مصر ، فهى كانت تخشى أن يؤدى تدخل السلطان فى مصر إلى إشعال نار الحماسة الدينية ، وبالتالى إلى نجاح حركة الجامعة الإسلامية واشتداد مقاومة السكان فى تونس والجزائر للحكم الفرنسى .

لهذا وقفت فرنسا من البعثة موقف المعارضة وأقنعت إنجلترا بضرورة تقصير أجلها إلى الحد الأدنى ، وأرسلت الدولتان سفينتين حربيتين إلى المياه المصرية ، وهاجت الخواطر فى البلاد بعد إرسال السفينتين واشتدت الصحافة فى النقد والمعارضة مما جعل شريفًا يصادر بعض الصحف ويسن قانونا لتحديد حرية الصحافة ، هو القانون الذى بقى ساريا حتى ألغاه دستور ١٩٢٣ ، وإن يكن إسماعيل صدقى قد أحياه من جديد حين

فرض على البلاد حكمه الديكتاتورى فى أوائل الثلاثينيات .

ومهما يكن الأمر فقد ترتب على وصول السفن رحيل البعثة التركية فى نفس الوقت الذى رحلت فيه السفينتان . ورغم فشل البعثة التركية فى تحقيق أية نتيجة محسوسة ، فإنها أدت إلى رحيل عرابى والبارزين من رفاقه إلى خارج القاهرة وابتعادهم عن المسرح السياسى بعض الوقت .

مبادئ الحزب الوطنى «القديم»

بعد أن تألفت وزارة شريف زار الأعيان رئيس الوزراء وقدموا إليه طلبا بعقد مجلس للنواب يتمتع بنفس الامتيازات التى تتمتع بها المجالس المماثلة فى البلاد الأوروبية المتحضرة، وقدم شريف هذا الطلب إلى الخديو واقترح إجراء انتخابات عامة، بشرط أن يقدم مشروع الدستور إلى مجلس شورى النواب بعد انعقاده، وليس إلى الخديو. وقبل توفيق هذه المقترحات، وبدأت الانتخابات فى نوفمبر سنة ١٨٨١، ورغم حرية الانتخابات فلم يسمح بالاشتراك فيها سوى لأقلية صغيرة من السكان تمثل الطبقة الحاكمة، مما ترتب عليه أن جميع أعضاء مجلس نواب سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢، كانوا من الأعيان،

مما يلقى ظلا عن التطورات المقبلة فى الموقف الداخلى - إذ من المستحيل على بلد يمثل حياته النيابية رجال يستقون من طبقات الملاك أن يسير فى تحقيق أهداف قومية تعمل على خير الأمة كلها، فمن السهل أن يصبح أمثال هؤلاء أداة طيعة فى يد المؤامرات الأجنبية حين يعتقدون أن مصالحهم معرضة للخطر.

واجتمع المجلس فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١، وأرسل «إدوارد مالت» إلى حكومته يذكر أن البلاد قد تنفست الصعداء باجتماع المجلس، وأن الخديو والوزارة قد عمهما التفاؤل، وأكد أن مصر تمر بمرحلة دستورية حقيقية بعد إذ اقتنع بأن مجلس شورى النواب المصرى يمثل أول محاولة للحكم البرلمانى فى بلد إسلامى.

ومع ذلك فإن المراقبين الماليين الفرنسى والإنجليزى قد أبديا جزعهما من التطور الجديد: إذ كانا يخشيان أن يناقش المجلس الميزانية، شأنه فى ذلك شأن أى مجلس نيابى آخر. ولهذا كانا يميلان إلى اصطناع سياسة التهديد والوعيد واستعمال القوة ويبديان معارضتهما فى زيادة ميزانية الجيش حسب ما كان يراه الوطنيون الذين كانوا يبغون إلى تقوية دفاع البلاد. ولكنهما عملا على تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية استغلالا لشعبيته ولكى يؤدى إشراكه فى مسئولية الحكم إلى اعتداله بالإضافة إلى

تسهيل مراقبة حركاته ، وأمام الأمر الواقع حاول مالت أن يكتسب الحزب الوطنى إلى صف إنجلترا . وفى ولفرد بلنت وجد أداته فى توجيه عرابى والوطنيين .

وبلنت هذا كان مستشرقا بارزا وموظفا سابقا فى السلك الدبلوماسى الإنجليزى وعضوا فى مجلس العموم ، وكانت زوجته حفيدة لورد بايرون الشاعر الإنجليزى الكبير الذى كان قد خدم قضية الحرية بموته أثناء محاربته فى صفوف الثوار اليونانيين . وكان بلنت معجبا بشخصية جد زوجته ، كما كان يحلم بإنعاش الإسلام وتدعيم قضية الحرية فى العالم العربى من الخليج إلى المحيط .

لهذا اتفق مع محمد عبده على القيام بحملة صحفية فى جريدة «التايمز» الإنجليزية لكسب الرأى العام البريطانى إلى جانب الحركة الوطنية المصرية وإعطائه فكرة عن حقيقة الأوضاع فى مصر وأهداف الحزب الوطنى . ووصفت «التايمز» عرابيا باعتباره مصلحا يسعى جاهدا إلى تخفيف آلام مواطنيه وبطلا من أبطال القومية ووطنيا يسعى إلى تحقيق استقلال بلاده وتخليصه من الحكم الأجنبى .

وفى أول يناير سنة ١٨٨٢ ، نشرت أهداف الحزب الوطنى فى «التايمز» وكان بلنت قد استقها من عرابى والبارودى والشيخ

محمد عبده الذى كان حينئذ رئيسا لتحرير «الوقائع المصرية» وهذه الأهداف هى :

أولا : يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط القائمة بين الحكومة المصرية والباب العالى واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند إليه فى عمله . ويعترف الحزب بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وإمام المسلمين ، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط مادامت الدولة العلية فى الوجود . ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، وله ثقة فى دول أوروبا ولا سيما إنجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

ثانيا : يخضع الحزب للجناب الخديوى الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر ١٨٨١ . وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت المصريين الذل ، والإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى ، وإطلاق

عنان الحرية للمصريين، ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة في تحقيق هذه الأغراض ويعدونه بمساعدته في ذلك قلبا وقالبا، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة أو نكث الوعود التي وعد بإنجازها.

ثالثًا: رجال الحزب يعترفون تماما بفضل إنجلترا وفرنسا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعترفون باستمرار المراقبة الأوربية كضرورة اقتضتهاالحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة وإن كان تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر بل أنفقت في مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل.. ثم إنهم يرون أن النظام الحالي لم يكن إلا وقتيا، وإلا فإنهم يأملون أن يستخصلوا ماليتهم من أيدي أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتي يوم تكون فيه مصر للمصريين.

رابعا: رجال الحزب الوطني يبتعدون عن الأخلاط الذين من شأنهم إحداث القلاقل في البلاد إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر. وهؤلاء الأخلاط كثيرون في البلاد. والمصريون يعلنون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا

الحرية، فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين، وقد عرفوا الآن الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة، فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب «الذى انعقد الآن» وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين الأفراد وهذا كله لا يحدث إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله.

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حدث لمجلس الآستانة. وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة توجه إليهم السهام، فيتكدر صفو الراحة ويحرم أبناء البلاد من الوقوف على الحقائق، ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو، وليس فى عزمهم بقاء الحال على ما هى عليه، بل متى حصلت الأمة على حقوقها عدولا عن السياسة الحالية فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة . . فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها، ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨،٠٠٠ عسكرى.

خامسا: الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى، فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب، وأغلبيتهم مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين، وجميع المسيحيين واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها ينضم إليه لأنه لا ينظر إلى اختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية. وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب، ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء. والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو مسيحيين، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم.

سادسا: آمال الحزب معقودة على إصلاح البلاد ماديا وأدبيا. ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق نظامه بالمعارف وإطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة.. وللمصريين اعتقاد فى دول أوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة. وهم يعلمون أنه لن تنال أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد، فهم ثابتون على عزمهم، آملون فى تقدمهم، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم.

المذكرة المشتركة

نجحت الحملة الصحفية التى قام بها «بلنت» فى «التايمز» فى أن تكتسب عطف الرأى العام البريطانى إلى صف الحركة الوطنية، وإن يكن بلنت قد اختلف مع مالت بحكم أن كلا منهما كان يود تسخير الآخر لخدمة غرضه: فبينما بلنت يعضد الحركة الوطنية المصرية فى حد ذاتها، نرى مالت يود تسخيرها لخدمة المصالح البريطانية، على حين أن أوكلاند كولفن المراقب البريطانى فى مصر كان متشائما منذ البداية ويتحين الفرص للقضاء عليها. وكان جلادستون رئيس الوزارة البريطانية وزعيم حزب الأحرار يميل إلى الاعتراف بالأمر الواقع، فكان يرى أن مبدأ «مصر للمصريين» بإمكانه - لو استمر - أن يوفر

الحل الوحيد للمسألة المصرية، كما كان يرى أنه لا يجب على فرنسا وإنجلترا أن تقاوما الحركة الوطنية المصرية فيما لو كانت هذه الحركة حقيقية لأن من شأن ذلك أن يثير المتاعب. ولكن هل كان باستطاعته أن يستمر طويلا فى مقاومة الجناح الاستعمارى القوى فى وزارته: من أمثال جوزيف تشامبرلن[١] ونورثبروك[٢] وتشارلزدلك[٣]؟وهل كانت التقارير التى تصله من مصر تعطف بانتظام على الحركة الوطنية؟ الحق أن الاتجاهات الاستعمارية كانت قوية فى دوائر المال الإنجليزية وفى الصحافة بحيث لم يكن باستطاعة رئيس وزراء إنجلترا أن يقاوم التيار مهما هدد بالاستقالة. وكذلك كانت التقارير التى تصله من القاهرة متناقضة لا تبشر بخير. لهذا لم يكن من المنتظر أن يعطف جلادستون على الحركة الوطنية المصرية نفس عطفه على الشعوب المسيحية التابعة للسلطان التركى فى البلقان.

أما رئيس الوزارة الفرنسية ليون جمبتا[٤] فقد كان معاديا للحركة الوطنية المصرية على طول الخط، فهو زعيم حزب الإنعاش القومى فى فرنسا والانتقام لبلاده من هزيمتها على يد ألمانيا فى عامى ١٨٧٠ - ١٨٧١، ومن ثم اتجاهه إلى تقوية مركز فرنسا فى الخارج بتشديد قبضتها على شمال إفريقيا، وتقوية علاقاتها بإنجلترا دون أن يسمح لهذه الأخيرة بتفوق نفوذها فى

مصر على حساب النفوذ الفرنسى وكان من رأى جمبتا أن أوربا بوجه عام، وفرنسا بوجه خاص، لا تصنع الديمقراطية للتصدير، ولهذا كان ينظر إلى الحركة الوطنية - الدستورية فى مصر - بعين الاحتقار ويعتبرها «تعصبا إسلاميا» و«أوهاما ثورية» و«عصيانا عسكريا» بحيث كان يفسر مبدأ «مصر للمصريين» بأنه لا يعنى سوى أن مصر لإنجلترا. لهذا كان يتوق إلى إخماد أنفاس الحركة الوطنية المصرية قبل أن تستفحل وتؤدى إلى ازدياد المقاومة للاستعمار الفرنسى فى شمال إفريقيا. ووسيلته إلى ذلك تأكيد نفوذ إنجلترا وفرنسا فى مصر وإضعاف سلطة تركيا فيها. هذا إلى أن جمبتا كان على اتصال بالماليين اليهود وأخصهم آل روتشلد الذين كانوا يحملون معظم سندات الدين المصرى ويبغون إلى تشديد القبضة على مصر ضمانا لأموالهم.

ورأى جمبتا انتهاز فرصة قرب اجتماع مجلس شورى النواب لتحقيق سياسته، ووسيلته إلى ذلك إرسال مذكرة إلى الخديو تعيد إليه ثقته بنفسه وتؤكد نفوذ الدولتين. وكان له من التأثير على وزير الخارجية الإنجليزية ما أخرج إلى حيز الوجود مذكرة ٦ يناير ١٨٨٢، التى وجهتها الدولتان معًا إلى الخديو ووعدتاه فيها بالتعضيد إزاء الصعاب الداخلية والخارجية التى تواجهه، وإن يكن جرنفل قد تحفظ فى تفسيره للمذكرة بحيث لم تربط إنجلترا

نفسها تماما بفرنسا فى سياسة موحدة إذا ماتهيأت ظروف التدخل.

وكانت المذكرة كالآتى: «إن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد، وإن الحوادث الأخيرة -وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب- قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقًا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميًا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب نظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها، وهى الأمور التى تنظر إليها فرنسا وإنجلترا بعين الاهتمام. والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو. ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقا للتغلب عليها، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية».

ومن الطبيعى أن تقابل المذكرة فى مصر بالسخط العام.

قبلها الخديو شاكراً بطبيعة الحال. ولكنها أوضحت للوطنيين أنهم لم يكونوا أحراراً فى التمتع بالنظم التى يرون أنها لازمة للبلاد أو بالحرية التى تعلقوا بها، فحتى تقديم المذكرة لم تكن الثورة المصرية قد وصلت إلى مرحلة تستعدى على البلاد التدخل الأجنبى، بل إن الخديو ذاته لم يكن قد طلب من الدول أن تتدخل لصالحه أو حتى أن تعد بالتدخل لتأييده. وكان تلميح المذكرة إلى «الصعاب الداخلية» يعنى الحركة القومية والجيش ومجلس شورى النواب. كما أن الإشارة إلى «الصعاب الخارجية» كانت تعنى السلطان وحركة الجامعة الإسلامية. وبذلك وجهت الإنذارات إلى شتى الأطراف المعنية.

ولم يفهم أحد فى مصر لماذا قدمت المذكرة. وكان معناها أنها لا تعدو أن تكون مقدمة للتدخل، فهى تعنى عند الوطنيين فصل مصر عن تركيا توطئة لوقوعها فى يد الأجانب، وأن الخديو لا يعدو أن يكون العوبة فى يدى إنجلترا وفرنسا، وأن مصر إن آجلا أو عاجلا ستواجه نفس مصير تونس. لهذا أصبحت أسماء قواد الجيش على كل لسان، واعتبر الضباط المذكرة موجهة ضدهم فقرروا الاحتجاج لدى الخديو وإرسال مضمونها إلى الباب العالى معبرين عن رفضهم لها.

وعلا المد الثورى فى مصر بشكل خطير غطى على كل نداء بتوخى الحكمة، ففى ١٠ يناير ١٨٨٢، حين نوقش مشروع الميزانية فى مجلس شورى النواب أصر أعضاء المجلس على إجراء بعض التعديلات التى من شأنها أن تعطيهم مزيداً من الحرية فى التعبير عن آرائهم، وطالبوا بإعطاء المجلس سلطات أوسع فى الإشراف على الإدارة وإقرار نصف الميزانية الخاص بموارد الدولة التى لا تتصل بدين مصر العام أو بالجزية التى كان على مصر أن ترسلها كل عام إلى تركيا. ووقف شريف من مطالب المجلس موقف العداء، وطالب القنصليين الإنجليز، والفرنسى بأن يقدما احتجاجا عليها، ولكن التيار الوطنى كان قد سيطر على المجلس برمته، فطولب الخديو فى أوائل فبراير بإسقاط وزارة شريف وتولت وزارة الثورة برئاسة البارودى وفيها عرابى وزيراً للحربية.

أما السلطان فقد استشاط غضبا لهذا التدخل السافر من جانب إنجلترا وفرنسا فى شئون مصر إحدى الولايات التابعة له.

ولم يسعه سوى أن يشكو الدولتين إلى إيطاليا والنمسا وروسيا وألمانيا، وهى الدول الأربع التى كانت تشترك مع إنجلترا وفرنسا فى ضمان وضع مصر الدولى. كما أن الصدر الأعظم «رئيس الوزراء التركى» أرسل إلى عرابى يخبره بأن الباب العالى

يوافق على مسلكه تماما. وعبثا حاولت إنجلترا وفرنسا تبرير إرسال المذكرة التى أثارت المعارضة فى داخل فرنسا مما أدى إلى سقوط جمبتا وتوليه شارل دى فريسينيه charles de freyci-net»[1] وأرسل السلطان احتجاجا قوى اللهجة إلى السفراء العثمانيين فى الدول الست، وبعد أن لمح الاحتجاج إلى صلة تركيا بمصر، أكد أنه لا يوجد فى أحوال البلاد الداخلية ما يبرر الخطوة التى اتخذتها إنجلترا وفرنسا، وأنه إذا لم يكن ثمة بد من التدخل، فمن الأولى أن يقوم به السلطان صاحب السيادة على البلاد، وأن المذكرة التى تقدمت بها الدولتان تعتبر تعديًا على هذه السيادة.

وسندت الدول الأربع سلطة تركيا فى مصر، ونمت لهجة ساستها عن تفضيلها تدخل السلطان إذا ما كان هذا التدخل ضروريا، وفى ٢ فبراير أرسلت الدول الأربع مذكرة مشتركة ردًا على احتجاج الباب العالى جاء فيها أنها ترغب فى المحافظة على الأحوال الراهنة فى مصر طبقًا للاتفاقيات الأوروبية القائمة والفرمانات السلطانية، وأنها ترى أنه لا يمكن تغيير الحالة الراهنة بشكل قانونى إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والسلطان صاحب السيادة على مصر، ومن هنا كان لا بد من طرح المسألة المصرية على مؤتمر دولى. وهكذا أدت المذكرة المشتركة إلى إقحام

الدول الأوروبية الكبرى فى شئون مصر. ولم يكن حل المسألة المصرية ليتم طبقا لأمانى المصريين المشروعة، وإنما وفق ما تمليه المنافسات الدولية والمصالح الأوروبية.

هوامش

١- joseph chamberlain

٢- Northbrooke

٣- charles dilke

٤- leon gambetta

٥- لفريسنيه كتاب عن المسألة المصرية la question d, egypte «١٩٠٤» يعتبر من المصادر الرئيسية فى هذا الموضوع .

وزارة الثورة

تأليف الوزارة الجديدة نصر للثورة ، فقد تم ضد رغبة الخديو الذى لم يستشر فى اختيار الوزراء ومن ثم سقطت هيبته تماما . ولما كان الوطنيون يتجهون منذ البداية إلى تطبيق مبدأ «مصر للمصريين» ، فإنهم عملوا على التخلص من الموظفين الأجانب ، ولهذا لم يكترثوا باحتجاجات المراقبين المتكررة ضد ما فى مشروع الدستور من تقييد لسلطاتهما ، بحيث لم يعد لهما سوى حضور جلسات مجلس شورى النواب ومجلس الوزراء حين النظر فى الميزانية .

وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، صدر دستور الثورة متضمنا جميع التعديلات التى أدخلها الوطنيون على مشروع شريف ، ودلت

المناقشات التى جرت فى مجلس شورى النواب فى الفترة القصيرة التى انعقد فيها «من ٩ فبراير إلى ٢٦ مارس» على ما كان يمكن أن تتمخض عنه الحياة النيابية ، فقد قدمت مقترحات بتحسين أحوال الزراعة وإصلاح القضاء وتعميم التعليم الإلزامى والإعانات وإقرار قانون انتخاب جديد أكثر ديمقراطية . ومن الغريب أن تجىء هذه المقترحات من مجلس جميع أعضائه من الأعيان. ولكننا يجب أن لا نغفل أهمية اتصال رجال الحزب الوطنى حينئذ بالحياة النيابية ، فمعظم مفكرى مصر فى ذلك الوقت كانوا من الوطنيين الذين شقوا طريقهم إلى الحياة العامة بكفاحهم الخاص وعلمهم ومواهبهم ، وهم الذين تولوا مهمة التوجيه فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد التى ازداد فيها الخطر الخارجى .

وتولى عرابى ومحمد عبده وعبد الله نديم وغيرهم- وهم من صميم الشعب تولوا القيادة الفكرية فى ذلك الوقت . وخاطب عرابى الفلاحين منددا بالظلم الذى رزحوا تحته مئات السنين ، واعدا إياهم بتحسين أحوالهم ، بل إن أحد الضباط خاطب الزراع فى نواحى الزقازيق قائلا لهم : إن الأراضى التى يمتلكها الأثرياء من حقكم أنتم ؛ وتنقل الخطباء فى ربوع القطر مبشرين باتجاهات الثورة التى اكتسبت إلى صفها الفلاحين

وعامة الشعب فى المدن فإن عرابيا وغيره من الخطباء ما فتئوا يشرحون لهم مزايا العهد الجديد، حتى اندفعت جموع الجنود والشرطة والعمال والفلاحين إلى جانب الثورة ولكن ليس معنى ذلك ما قاله أعداء الثورة من أن عرابيا وأنصاره لم يكتسبوا إلى صفهم سوى أحط الفئات وأكثرها جهلا، أو أن المثقفين قد انعزلوا عن الثورة. حقيقة كان من هؤلاء المثقفين من ارتبطوا بالأسرة الحاكمة ومن انعزلوا عن الشعب أو خشوا أن تؤدى الثورة إلى الاحتلال الأجنبى ولكن العهد الجديد قد نفس عن أمانى الشباب وطموحهم، حتى إن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - بالرغم من أخذه على زعماء الثورة تطرفهم واندفاعهم- لم يتوان لحظة عن تأييدهم حتى شاركهم فى النهاية بعض المصير الذى لاقوه.

ولما كان تأليف وزارة الثورة يعتبر تحديا لإنجلترا وفرنسا، فإنهما أخذتا تفكران جديا فى التدخل، وعلى حين أن إنجلترا كانت لا تزال تفضل تدخل السلطان، فإن فرنسا كانت لا تزال تعارض هذا التدخل خوفا على مركزها فى شمال إفريقيا، وتفضل عليه تدخلا إنجليزيا فرنسيا، وهو ما لم تكن إنجلترا ترغب فيه إذ إنجلترا تستشف تردد السلطان وتزمع القيام بتدخل منفرد بعد أن تمهد لذلك فى المجال الدولى، فازداد النشاط فى

الباب العالى الذى رشح لعرش مصر ، الأمير حليم الذى كان لا يزال فى الآستانة حيث اكتسب إلى جانبه بعض الأنصار من الساسة الأتراك ، كما كان له أنصار فى مصر منهم من هو فى الأزهر «الشيخ العدوى» ومن هو فى الحزب الوطنى «حسن موسى العقاد الذى كان رياض قد نفاه إلى السودان ثم رجع بعد تأليف وزارة شريف» .

وكانت الدول الكبرى باستثناء إنجلترا لا تمانع فى خلع توفيق وتولية حليم محله ، بحيث يمكن تهدئة الموقف الداخلى بخلع توفيق الذى كان موضعا للكره والاحتقار بسبب تواطؤه مع الأجانب .

وظل الباب العالى يواصل سياسته ذات الحدين : فهو يقيم العلاقات مع كل من الخديو والوطنيين لعله بذلك يوسع الهوة التى كانت تفصل الفريقين ويوفر لنفسه فرصة للتدخل . وأرسل الباب العالى إلى وزارة الثورة يشجع رجالها على تحدى أوروبا ونقض الاتفاقيات المالية التى أجراها إسماعيل ، أى أنه كان يود اكتساب الحزب الوطنى إلى صفه بإبداء العطف على آماله .

أما الوطنيون ذاتهم فإنهم كانوا يهدفون إلى استغلال صلتهم بالسلطان لكى يقووا مركزهم ، وإن كانوا فى الواقع يتوقون إلى اليوم الذى يصلون فيه إلى حيز القوة بحيث يعلنون مصر

جمهورية صغيرة مثل سويسرا تضمن الدول حيدتها ، ثم تنضم إلى هذه الجمهورية سوريا ثم الحجاز. ويذكر محمد عبده أن الوطنيين وجدوا بعض العلماء غير مستعدين تماما لهذه الفكرة ، وأنهم كانوا متخلفين عن زمن الثورة. ويلاحظ أيضًا أن الغالبية العظمى من الشعب كانت أمية ، بحيث لم يكن من السهل عليها أن تهضم فكرة الجمهورية ، أو تمارسها ممارسة واعية فيما لو دخلت إلى حيز التنفيذ. فالحكم الجمهورى الحر المستند إلى مجالس نيابية يستلزم تدريبا ووعيا وتدرجا ، وتنفيذه طفرة واحدة فى الدول التى لم يدرب شعبها أو يتلق قسطا وافرا من التعليم مما يسهل تحول الحكم النيابى إلى دكتاتورية برلمانية أو تسخير الشعب بصورة أو أخرى لخدمة ذوى الأغراض الخاصة والمهيجين.

وكانت الصعاب تكشف الثورة من كل جانب بحيث عرقلت تحقيق أهدافها الإصلاحية وحولت جهودها إلى مكافحة الأعداء الداخليين والخارجيين ، فلكى يثبت الثوار الوضع الجديد كان لزاما عليهم أن يطهروا الجيش من أعداء الثورة وأن يحاولوا القضاء على المحسوبية فى صفوفه لمصلحة الأتراك والشراكسة.

ولهذا أحالوا منهم قرابة ثلاثمائة ضابط إلى الاستيداع ، وتآمر هؤلاء الأتراك والشراكسة الذين كان يتزعمهم عثمان

رفقى ، وكانوا على صلة بإسماعيل فى منفاه فى إيطاليا ، لتدبير انقلاب يهدف إلى مقتل عرابى وقادة الجيش من الوطنيين وزعماء الحركة الوطنية . ولكن المؤامرة اكتشفت قبل تنفيذها وحكم على أربعين من المتآمرين- وعلى رأسهم رفقى- بالتجريد من رتبهم العسكرية والنفى إلى أقاصى السودان . ودبر مالت وتوفيق الخطط لاستغلال حادثة الشراكسة لخلق أزمة والتمهيد للتدخل العسكرى ، مستعينين فى تحقيق أهدافهما بمن يمكن ضمهم إلى صف المؤامرة من الحاقدين على الثورة أو من ضعاف الإيمان والمترددين والخونة .

التآمر على الثورة

اقتنع توفيق ، أو ادعى الاقتناع ، بأن مسألة الشراكسة إنما هى من تدبير الحكومة ، وأن كل ما عمله الأتراك والشراكسة هو شكواهم من «ظلم» العهد الجديد الذى أحال من أحالهم إلى الاستيداع ، وجارى توفيق فى اقتناعه قنصلا إنجلترا وفرنسا وأبدى توفيق عطفه الواضح على المتآمرين ، ولما كان إدوارد مالت قد انقلب على الثورة بعد أن عز عليه توجيهها ، وبعد أن اختلف مع بلنت وشكاه إلى الحكومة الإنجليزية ، فإنه عقد العزم على خلق أزمة سياسية ، خاصة وأن الأتراك والشراكسة شكوا إلى السلطان بعد القبض عليهم فوفروا له فرصة للتدخل فى شئون البلاد ، ورغم أن الفرمانات لم تذكر شيئا عن تجريد

الضباط من رتبهم ، فإن الصدر الأعظم احتج على الحكم الذى أصدرته محكمة الثورة التى كان يرأسها شركسي هو راشد باشا حسنى ، وأصدر أمرا بأن يرسل ملف القضية إلى الآستانة . ولم يكن الوزراء المصريون على استعداد للسماح للسلطان بالتدخل فى شئون البلاد الداخلية ، ولكى يهدئوا الموقف طلبوا من الخديو أن يستعمل حقه ويعدل الحكم بحيث يترك الجناة مصر إلى حيث يشاءون ، ورفض توفيق هذا العرض وأرسل الملف إلى الآستانة دون أن يستشير وزراءه ، والحق أنه وجد الفرصة التى تسهل له استعداء أية قوة خارجية على الثورة ، وكان «مالت» يسنده تماما فى كل قرار يتخذه . ولهذا استنجد بالسلطان كعهده منذ بداية الثورة وطلب منه أن يرسل قوات عسكرية إلى مصر ، كما أشرك الهيئة القنصلية فى بحث مسألة الشراكسة التى هى مسألة داخلية صرفة لا يصح للأجانب أن يتدخلوا فيها ، وأخيرا استقر الرأى على إبعاد الأتراك والشراكسة عن مصر ، ولكن بعد أن تعقد الموقف إلى حد كبير . ورحل عثمان رفقى ورفاقه إلى خارج البلاد ، وإن يكونوا قد رجعوا إليها مرة أخرى قبيل التل الكبير ليضعوا خدماتهم تحت تصرف القوات الإنجليزية المعتدية .

ولما رأى الوزراء أن توفيقا قد استعدى الدول الأجنبية على البلاد ، أعلنوا أنهم سيقاومون بالقوة أى مندوب عثمانى يجيء

إلى مصر لبحث مسألة الشراكسة ، ودون أن يأخذوا رأى الخديو دعوا مجلس شورى النواب إلى الاجتماع واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة البلاد ، ولبحث شكاوى مجلس الوزراء من الخديو توفيق الذى خضع للباب العالى والأجانب ، وفى ١٤ مايو ١٨٨٢ أرسل السلطان تلغرافا يوبخ فيه الوزراء المصريين على دعوة مجلس شورى النواب دون موافقة الخديو ، ويخبرهم أن الباب العالى يود المحافظة على الأوضاع الراهنة ، ويؤكد حقوق تركيا الإمبراطورية فى مصر وسيادة السلطان ، وإزاء هذا اجتمع المجلس بصفة غير رسمية فى منزل رئيسه محمد باشا سلطان ، واقترح أعضاؤه بحث قانون يحدد سلطات الخديو ، بحكم أن الوضع الحرج الذى انزلقت إليه البلاد إنما هو ناتج عن عدم وجود قانون يحدد سلطات الحاكم وسلطات الوزراء . وأعلن عرابى صراحة أن الوقت قد حان للتخلص نهائيا من أسرة محمد على سبب مصائب البلاد .

ولكن محمد سلطان ما لبث أن انشق على الثورة . وقد بدأ سطان حياته فلاحا بسيطا فى نواحى المنيا ، واستطاع تحت حكم إسماعيل أن يترقى فى سلك الوظائف - رغم عدم حصوله على التعليم الكافى - حتى أصبح مفتشا عاما على الوجه القبلى واستطاع أن يستغل منصبه فى الاستحواذ على مساحات شاسعة

من الأراضى فى مديرية المنيا، بحيث أصبح يعتبر من كبار أعيان البلاد، إن لم يكن عميدهم. وكان سلطان ينتهج أسلوبا انتهازيا منذ بداية الثورة، فأقام علاقات سرية مع الخديو، وهذا هو السر فى رضى توفيق عن تعيينه رئيسا لمجلس شورى النواب.

وبمرور الزمن كان قلبه يمتلئ حقدا على عرابى وأنصاره، خصوصا وأنهم لم يشركوه معهم فى وزارة الثورة. ولهذا سهل على توفيق ومالت أن يجتذباه إلى صفهما ومعه عدد من أعضاء مجلس شورى النواب، رغم أن غالبية أعضاء المجلس كانت لا تزال تناصر الثورة، وحين قوى انشقاق سلطان من مركز الخديو نصح مالت توفيقا باتخاذ إجراءات صارمة، فقطع توفيق كل علاقة بالوزراء. وفى ١٦ مايو كتب مالت إلى وزير الخارجية الإنجليزية الآتى:

«لقد توفرت لنا فرصة ممتازة للدخول فى المعركة فنحن الآن نأتى لتعضيد الخديو الذى يسنده مجلس شورى النواب والرأى العام! لهذا لا يكون تدخلنا قضاء على أمانى المصريين الخاصة بالحكم الذاتى، وإنما كل ما هنالك أننا نحرر مصر من الطغيان العسكرى». وانتهز توفيق ومالت كل فرصة لإشاعة القلق والرعب. ونشرت «الإجبشان جازيت» المتصلة بالقنصلية الإنجليزية مقالات عنيفة ضد عرابى والحركة الوطنية. ونصح

مالت الأسز الإنجليزية بأن ترحل عن القاهرة إلى الإسكندرية ، وأشار على توفيق باللجوء إلى البدو للقضاء على الثورة ، ولكن زميله الفرنسى منعه ومنع توفيقا من تنفيذ هذه الخطة ، وحاول محمد سلطان أن يستميل الوزراء إلى صفه بحيث يستطيع عزل عرابى والبارودى ثم تنحيتهما عن الحكم . ولكن الوزراء وقفوا جميعا صفا واحدا ، وقالوا إنهم يفضلون أن يستقيلوا استقالة جماعية ، وحينئذ يكون محمد سلطان مسئولا شخصيًا عن الأمن والنظام . وكان توفيق ومالت يميلان إلى إسقاط الوزارة برمتها وتولية وزارة جديدة . إلا أن القنصل الفرنسى أخبرهما بأن أية وزارة لا يكون فيها عرابى لن تكون لها قيمة على الإطلاق ، وأن من الأفضل قيام إنجلترا وفرنسا بمظاهرة بحرية يكون من نتائجها الضغط على عرابى ورفقائه وإراغمهم على الرحيل عن مصر .

وكانت فكرة إرسال السفن ترجع إلى «فريسنيه» رئيس وزراء فرنسا الذى كان يسعى جاهدا إلى عرقلة المؤامرات الإنجليزية والحيلولة دون التدخل المسلح من جانب إنجلترا أو من جانب تركيا ، وذلك بسرعة تصفية الموقف الداخلى فى مصر وإسقاط وزارة الثورة ، ووافقت إنجلترا على مضض لكى تظهر تعاونها مع فرنسا . ووصلت سفن الدولتين إلى الإسكندرية فى ٢٠

مايو، وقابل الشعب المصرى وصولهما بالاستياء العام، وغضب السلطان عبد الحميد حين علم بوصول السفن الإنجليزية الفرنسية إلى مصر، واحتج احتجاجا شديداً لدى الدولتين واستنجد بالدول الأربع الأخرى بنفس اللهجة التى أبداها من قبل بصدد المذكرة المشتركة. وفى الوقت الذى حاولت فيه إنجلترا وفرنسا تهدئة مخاوف السلطان، أخذت الصحف الإنجليزية، وعلى رأسها «التايمز» و«الديلى نيوز» و«الاستاندرد» و«الديلى تلجراف»- تنشر الأنباء المثيرة عن الموقف فى مصر وتؤلب الرأى العام البريطانى على الحركة الوطنية المصرية.

وفى ٢٥ مايو قدم ممثلا الدولتين إلى البارودى مذكرة على شكل إنذار تطلب استقالة الوزارة ورحيل عرابى إلى خارج القطر ورحيل عبد العال حلمى وعلى فهمى والبارودى إلى داخل القطر بعيداً عن القاهرة ورفضت الوزارة المذكرة، وقدمت استقالتها إلى الخديو محتجة على قبوله للمذكرة وموافقته على التدخل الأجنبى فى شئون البلاد. وقبل توفيق الاستقالة فى الحال طبقًا لنصيحة القنصلين وبدأت مساعى متعددة لإبعاد عرابى عن القطر وإغرائه بالمال. ولكنه رفض كل هذه العروض مستنداً إلى شد زملائه لأزره ووقوفهم جميعًا موقف التضامن إزاء التدخل الأجنبى فى نظام الحكم فى مصر، وعرضت

الوزارة على شريف فرفض قبولها مشترطا حل الجيش واستقدام قوات تركية لتصفية الثورة. كما أنه نصح الخديو بأن يطلب من الباب العالى أن يرسل مندوبا من قبله مزودا بأوامر من السلطان تقضى بتوجه عرابى إلى الآستانة. وفى ٢٧ مايو احتج ضباط حاميتي الإسكندرية والقاهرة وجنودهما لدى الخديو، وأعلنوا رفضهم للمذكرة الإنجليزية الفرنسية.

وفى اليوم التالى توجه إلى الخديو وفد من زعماء البلاد يضم شيخ الإسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود وعددا من الشخصيات البارزة، مطالبين برجوع عرابى إلى وزارة الحربية حتى يتسنى بوجوده فيها أن يستقر الأمن والنظام فى البلاد.

فاضطر توفيق وهو صاغر- بالرغم مما نصحه به القنصلان - إلى إعادة عرابى إلى وزارة الحربية، قائلا: إنه إنما يعيده إليها إزاء الرغبة العامة للشعب.

وهكذا عاد زعيم الثورة إلى مركز القيادة من جديد فاهتز مركز توفيق ومركز إنجلترا وفرنسا، وطبقت شهرة عرابى الآفاق فى العالم الإسلامى لنجاحه فى تحدى الاستعمار. وعلت الأصوات بضرورة خلع توفيق، بل إن مالت ذاته رأى أنه من المستحيل إقراره على العرش، وأن الجميع فى مصر من مواطنين وأجانب يقفون ضده وهكذا ناقض مالت نفسه، إذ إنه كان منذ

وقت قصير قد أرسل إلى حكومته يخبرها بأن الشعب المصرى جميعًا- باستثناء العسكريين- يسند الخديو !!!

ولم يبق أمام إنجلترا وفرنسا سوى التمهيد للتدخل المسلح بدعوة الدول الأخرى لمناقشة المسألة المصرية وإظهار أحوال مصر فى صورة تبرر ما أزمعتا القيام به؛ ولما كان فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية مترددا بين الأشكال المختلفة للتدخل المسلح، يواجه معارضة شديدة فى الداخل بصدد المسألة المصرية، ولا يستقر على قرار، فقد رأت إنجلترا أن الفرصة سانحة للتدخل المنفرد، ولم يبق أمامها سوى إيجاد المبرر وأرسلت الدعوة إلى المؤتمر إلى الدول الكبرى وإلى السلطان. ولكن السلطان اختار وسيلته الخاصة للتدخل ورفض فكرة المؤتمر من أساسها لأنه لم يكن يميل إلى أن تشترك أوروبا فى مناقشة مسألة خاصة بإحدى ولاياته، ولأنه كان يدرك من سوابق المؤتمرات الأوروبية التى اجتمعت لبحث شئون الإمبراطورية العثمانية أن أوروبا تقف دائما ضد مصالح تركيا. لهذا قرر إرسال بعثة خاصة إلى مصر رغم معارضة الدولتين. وكان هدف هذه البعثة التى كان يرأسها المشير درويش باشا تصفية الموقف الداخلى فى مصر ومواجهة الدول الأوروبية بالأمر الواقع بحيث لا يكون ثمة مبرر لفكرة المؤتمر، ووصلت البعثة إلى الإسكندرية فى ٧ يونية ١٨٨٢.

بعثة درويش باشا

كان درويش من كبار الموظفين الأتراك ، وكان قد حصل على سمعة طيبة بعد أن أخمد ثورة نشبت فى ألبانيا فى عام ١٨٨١ ، كما كانت بعثة درويش تضم سادن الحرمين الشريفين أحمد أفندى أسعد الذى كان السلطان يستبقيه فى الآستانة ويستخدمه فى اتصالاته السرية برعاياه العرب ويأخذ رأيه فى كل ما يتصل بحركة الجامعة الإسلامية . وكان أحمد أسعد قد أرسل إلى مصر فى ثلاث بعثات أخرى ونجح فى عقد صلات الود مع زعماء الحركة الوطنية باسم الرابطة الدينية كما ضمت البعثة أيضا بعض كبار الضباط الذين كلفوا بتفقد التحصينات المصرية ودراسة أحسن الطرق لإرسال قوات إلى البلاد .

وفى التوصيات التى زود بها درويش جاء أن هدف بعثته سند الخديو والمحافظة على أوضاع مصر الراهنة وإعادة النظام إلى البلاد وتصفية الموقف فيها ، وكلف بحل مجلس شورى النواب إذا ما سنحت الفرصة ، وبالقبض على الأشخاص الذين يخشى مقاومتهم وإرسالهم إلى السودان إذا أمكن ذلك .

وحين وصلت البعثة إلى الإسكندرية أعلن درويش سكان مصر - مصريين وأجانب - أنه مبعوث السلطان الخاص ، وطلب من المصريين أن يطيعوا الخديو ممثل السلطان ، مؤيدا طلبه بالاستشهاد ببعض الآيات القرآنية ورحب الأتراك والشراكسة بمجيء درويش ، كما رحب المصريون بمجئ أحمد أسعد .

ولم ينجح درويش مع أى فريق من المصريين باستعمال التهديد والوعيد ، وأرسل إلى الآستانة يذكر أن الشعور العام فى صف عرابى . وفى إحدى محادثاته مع عرابى ورفاقه هددهم بأنه مخول أن يقبض عليهم إذا لم يسمعوا كلامه ، فردوا عليه بأنهم ليسوا دون سند فى البلاد . وحاول أن يستميل مشايخ الأزهر إلى صفه فرآهم معادين لسياسته ، وقالوا له إن العربان معهم وإن عرابى يسير فى الطريق الصواب ، بل إن أحد المشايخ ألقى خطبة عنيفة فى حضور درويش مطالبا بانسحاب الأساطيل وخلع توفيق «الذى استقدم هذه الأساطيل» وإعادة الوزارة

المستقيلة، فصرف درويش المشايخ بعنف مما ترتب عليه قيام طلبة الأزهر بالمظاهرات احتجاجا على معاملة درويش للمشايخ. وعقد درويش جلسة مع المجلس الأعلى للعربان. ولما وجدهم معادين لسياسته لجأ إلى أسلوب التهديد دون جدوى وأبدى لأعضاء مجلس شورى النواب عدم رغبته فى استمرار المجلس، فثاروا عليه وأصروا على استئناف الحياة النيابية وقالوا له إنهم لا يوافقون على استقالة الوزارة.

ولما وجد درويش أن ممثلى الأمة جميعا يقفون موقف العداء أرسل إلى الآستانة بطلب تزويده بقوات عسكرية. أما أحمد أسعد فقد اتبع سياسة مخالفة حين حاول التودد إلى الزعماء المصريين الذين سبق لهم أن اتصلوا به فى بعثاته السابقة إلى مصر وزودوه فى آخر بعثته منها بعريضة عليها آلاف الإمضاءات وإمضاءات أكثر من ثلاثين من أعضاء مجلس شورى النواب، مطالبة بخلع توفيق الذى استقدم الأساطيل الأجنبية والمستعد لتسليم مصر لإنجلترا وفرنسا.

وأرسل أسعد إلى الآستانة بعد اتصاله بالمصريين يؤكد أن العسكريين يحظون بتأييد الشعب كله ويبدى استياءه من السياسة التى اتبعها درويش. أما مالت فقد رأى وسيلة أخرى لحل المسألة المصرية. كان قد أرسل إلى لندن فى ٧ مايو ما يلى: «إننى أرى

ضرورة حدوث ارتباكات حادة قبل الوصول إلى أى حل شاف للمسألة المصرية وإنه من الحكمة التعجيل بهذه الارتباكات بدل محاولة تأخيرها» ولكى تحدث هذه الارتباكات قام مالت بالاتفاق مع القنصل اليونانى- بتسليح الجاليتين اليونانية والبريطانية فى الإسكندرية .

وكانت أقل حادثة كفيلة بالتعجيل بحدوث هذه الارتباكات ولا بأس من تدبيرها أو استغلال الفرص لإثارتها أو دفع توفيق ورجاله إلى خلقها .

وتعرضت الإسكندرية فى ١١ يونية لمذابح دامية قتل فيها عدد كبير من المصريين والأجانب ، حمل القنصل الفرنسى مسئوليتها للخديو وعمر لطفى حاكم الإسكندرية «وكان مواليا للخديو» ولمالت شخصيا . وهكذا توفرت لإنجلترا الفرصة لتحقيق سياستها الاستعمارية ، واستغلال الظروف للدعوة إلى المؤتمر من جديد ثم اتخاذ المؤتمر ذاته وسيلة لتغطية التدخل المسلح .

واستاءت السلطات التركية للأنباء الواردة من الإسكندرية إذ اعتقدت أنها لا بد ستؤثر على نجاح بعثة درويش وبالتالى ستؤدى إلى محاولة عقد المؤتمر الأوروبى . وحين حاول جرنفل أن يحمل الباب العالى مسئولية حوادث الإسكندرية نسبة إلى وجود درويش فى مصر ، كان رد السفير التركى فى لندن أنه لا

يمكن تحميل درويش أو الحكومة التركية مسئولية ما حدث وذلك بسبب عدم وجود قوات تركية فى مصر.

وفى العالم الإسلامى اشتد تأييد الرأى العام لعرابى بطل الإسلام والمدافع عنه فى وجه إنجلترا وفرنسا. وكان رجوعه إلى وزارة الحربية قد قوبل بالفرح فى تونس ومراكش وسوريا والجزائر وغير ذلك باعتباره هزيمة لإنجلترا وفرنسا، مما أدى إلى ازدياد ثقة المسلمين بأنفسهم. وفى مصر أدت حوادث الإسكندرية إلى ازدياد التفاف السكان حول عرابى وإلى العمل على تقوية الاستحكامات فى الإسكندرية والقاهرة ومنطقة قناة السويس وأرسل درويش إلى الآستانة يقول إن كل طبقات السكان فى مصر بما فيهم مشايخ العربان يقفون فى صف عرابى.

وأصدر علماء الأزهر فتوى مضمونها أنهم لن يطيعوا السلطان إذا ما انضم إلى الأوروبيين، وأخذوا يوثقون علاقاتهم بعلماء طرابلس وتونس وحاول علماء البلدان الثلاثة أن يقنعوا أحمد أسعد بأن نجاح قضية الإسلام فى شمال إفريقيا، بل وجود الإسلام على الإطلاق، يتوقف على بقاء عرابى فى الحكم، وأخبر أسعد درويش بكل هذا، ولما كانت المراسلات التى تصل إلى السلطان من تونس وطرابلس فى صف عرابى، مصورة إياه باعتباره، شخصية لا غنى عنها فى حركة الجامعة الإسلامية فقد

مال علماء القصر السلطانى إلى عرابى . ومن ورائهم شخصيات لها قيمتها فى العاصمة التركية .

لكل هذا لم يسع السلطان سوى سند عرابى حتى لا يؤدى عكس ذلك إلى الإضرار بحركة الجامعة الإسلامية . ومن هنا أرسلت الأوامر إلى درويش بأن يتفق مع عرابى وأن يتصل بالقناصل لكى يساعدوه على إقرار الموقف - بحيث لا تفكر أوروبا فى التدخل ، لهذا حاول درويش التوفيق بين الخديو وعرابى ، واستعان بقناصل الدول الكبرى فى تأليف وزارة جديدة ، وتم الاتفاق على تولى وزارة يرأسها إسماعيل باشا راغب الذى كان من رجال الحركة الوطنية إن لم يكن رئيسا للحزب الوطنى أيام إسماعيل ولم يقبل توفيق هذا الحل إلا بعد أن هدد قنصلا ألمانيا والنمسا بخلعه كما خلع والده من قبل ، وبعد أن أنبّا مالت وحملاه مسئولية الأزمة التى كانت تمر بها مصر . ورأى القنصل الفرنسى أن أحسن حل للموقف هو الالتجاء إلى القوة المسلحة لاسترجاع مركز فرنسا فى مصر وفى أوروبا وشمال إفريقيا . وتجددت فكرة انعقاد المؤتمر وأرسل الخديو مبعوثا خاصا إلى أوروبا يستعدى الدول الكبرى على الحركة الوطنية ، ويطالب بالتدخل الأوروبى المسلح ، مفضلا أن يكون هذا التدخل إنجليزيا .

ضرب الإسكندرية

اجتمع مؤتمر من سفراء الدول الست فى الآستانة فى ٢٣ يونية ١٨٨٢ ، لبحث المسألة المصرية ، وبعد يومين أبرم المؤتمر ميثاقًا للنزاهة تعهدت فيه كل دولة من الدول الممثلة فى المؤتمر بأنها فى كل اتفاق يتم بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبغى إلى احتلال أى جزء من أراضى مصر أو الحصول على امتياز خاص بها أو نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى . وفى ٢٧ يونية اقترح السفير الإيطالى على الأعضاء أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ما دام المؤتمر منعقدا ، ووافق المؤتمر على هذا الاقتراح ولكن بعد أن أبطل «اللورد دفرن» سفير إنجلترا مفعوله بإضافة فقرة «إلا فى حالة

الضرورة القصوى» ، ثم قرر المؤتمر أن يعهد إلى تركيا بإعادة الأمن فى مصر ، ورفضت الحكومة التركية العرض ، لأنها لم تشأ أن تظهر تركيا بمظهر المندوبة عن الدول المسيحية فى شأن يتعلق بإحدى ولاياتها واستند الباب العالى فى رفضه إلى تقارير درويش التى أثبتت أنه لا يوجد فى أحوال مصر ما يستدعى التدخل .

وكانت تركيا تخشى أن يؤدى تدخلها المسلح فى مصر إلى نشوب الثورة فى الجزيرة العربية وسوريا اللتين كانت تربطهما بمصر روابط اللغة والعطف على ثورتها . وفى اجتماع عقده مجلس الوزراء التركى فى ٢٥ يونية قرر الوزراء أن مصر لم تكن فى حالة ثورة على السلطان ، وأن النزاع بين توفيق وعرابى لا يتضمن عملا ثورياً وعند تقريرهم عدم التدخل فى مصر ، كانوا يفضلون إغضاب أوروبا على هدم هيبة السلطان ومركزه كخليفة للمسلمين .

وبعد أن أدركت إنجلترا أن تركيا لن تتدخل ، قررت التمهيد لتدخلها هى بالتحرش بالسلطات العسكرية فى الإسكندرية ، وذلك رغم هدوء الأحوال فى مصر بعد تولية وزارة راغب ، وادعى الأميرال بوشامب سيمور قائد الأسطول البريطانى فى مياه الإسكندرية أن السلطات العسكرية فى الإسكندرية تقوم

بتحصين طوابى الإسكندرية وسد مداخل المدينة خلف الأسطول البريطانى وفى ١٠ يولية أنذر السلطات المصرية بأنه سيبدأ ضرب الإسكندرية بعد مضى ٢٤ ساعة إذا لم تسلم له قلاع الإسكندرية ليحتلها وينزع سلاحها . وبلغت إنجلترا الدول بهذا القرار وذكرت أن ضرب الإسكندرية إنما هو «دفاع شرعى عن النفس لا تترتب عليه أية نتائج أو يخفى أى نوايا أخرى» . وكان عرابى لا يعتقد أن إنجلترا ستنفذ تهديدها فقد كان يعتقد أن إنجلترا لن تجرؤ على اتخاذ هذه الخطوة خوفا مما يترتب عليها من نتائج فى العالم الإسلامى وبين مسلمى الهند ، حينئذ كانت علاقات عرابى بالسلطان قد توثقت ، حتى إنه قد قيل إن عبد الحميد جعله مسئولا عن الدعاية لحركة الجامعة الإسلامية فى شمال إفريقيا مستغلا الشعبية التى أحرزها عرابى فى العالم الإسلامى ، إلى أن تسنح الفرصة المناسبة للتخلص منه .

وقد أرسل درويش برقية إلى الباب العالى فى ٥ يولية «وكانت أعمال التحرش من جانب الإنجليز قد ظهرت للعيان» وجاء فى هذه البرقية ما يلى : «إن عرابى يعلن أنه لا يخشى الإنجليز الذين ستقابل أعمالهم العدوانية - إذا ما حدثت - بإجراءات انتقامية تؤدى إلى دمارهم . وقد وصلت إلى معلومات تؤكد جدية كلمات عرابى هذه ومما لا شك فيه أن

إطلاق بندقية واحدة سيؤدى إلى قيام المسلمين بالثورة من قلب إفريقيا إلى أقاصى الهند. وهذا «الاتحاد» لا يتكون فقط من طرابلس وبنغازى والسودان وبقاع أخرى قاصية، بل إنه يضم كذلك تونس والجزائر بوجه خاص».

والحق أن العرابيين كانوا قد قاموا بحملة نشاط واسعة النطاق فكتبوا إلى الأمير عبد القادر زعيم الثورة الجزائرية الذى كان مقيما بدمشق بعد سجنه لفترة طويلة، كما كتبوا إلى الشيخ السنوسى فى ليبيا ولعرب طرابلس مما ترتب عليه اتصال الحكومة الإنجليزية بالسلطان ومحاولة التأثير عليه لكى يرسل أوامر مشددة إلى حكام طرابلس وبنغازى. ودخل العرابيون فى اتصال مع المهدى فى السودان. وكان مقيضا لكل هذه الاتصالات أن تتوثق وتؤتى أكلها فيما لو أتيح لها الزمن الكافى.

وقد كتب عرابى إلى بلنت «وكان فى لندن» فى ٢ يولية ما يلى: «لتتأكد إنجلترا أن أول بندقية تطلقها على مصر ستحرر المصريين من كل المعاهدات والاتفاقيات، ومعنى ذلك انتهاء الديون والمراقبة، سندمر قنواتنا ونقطع مواصلاتنا ونستغل الحماسة الدينية الإسلامية لإعلان الجهاد المقدس فى سوريا والجزيرة العربية والهند. وقد ألقيت الخطب بهذا المعنى فى

مساجد دمشق ، وتم الاتفاق مع الزعماء المدنيين فى كل بلد فى سائر أرجاء العالم الإسلامى . وإنى أحذر مرارا وتكرارا من أن أول ضربة توجهها إنجلترا أو حليفاتها إلى مصر ستسبب فى إسالة الدماء أنهارا فى طول آسيا وإفريقيا وعرضهما» . وأرسل بلنت فحوى هذه الرسالة إلى جلادستون وأنذره بأن التهديدات التى تحتويها ستنفذ ، وبأن المصريين سيحرقون مدنهم كما أحرق الروس موسكو فى عام ١٨١٢ ؛ وأنهم سيقطعون قنواتهم كما عمل الهولنديون فى عام ١٦٧٤ ، وأضاف قائلا : إن هذا هو القرار اليائس الأخير الذى اتخذه شعب يرى نفسه مهددا بخضوعه مرة أخرى للعبودية .

واجتمع مجلس فى الإسكندرية لبحث الإنذار البريطانى حضره عرابى ودرويش والخديو . وبعد أن ناقش المجلس الإنذار ، كان رده عليه كالآتى : «لم تأت مصر شيئا يقتضى إرسال هذه الأساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة . والطوابى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الأساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا ، فمن حقنا ، بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى

تقول الحكومة الإنجليزية إنها باقية بيننا ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح. فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام قانون حقوق الإنسان ولقوانين الحرب».

ولكن الأسطول البريطانى لم يتورع- رغم ذلك كله - عن ضرب المدينة فى ١١ يولية، وقال جرنفل وزير الخارجية البريطانية فى تفسير هذا الإجراء إنه لمما يضعف مركز دولة كبرى تقوم قوتها فى أساسها على الأساطيل أن تقوم بمظاهرة بحرية دون «وخز» ما!! وما لبثت النار أن شبت فى المدينة الآمنة، وأخذ أهلها فى الرحيل عنها ثم سطا عليها البدو وأعملوا فيها السلب والنهب ونزلت بها قوات بريطانية لتحتلها بعد وقت قصير، ولتوفر للخديو حرسا خاصاً، فشجعه ذلك على أن يرتمى فى أحضان الإنجليز ويسفر عن نياته السيئة إزاء الحركة الوطنية.

وفى الوقت الذى استعد فيها المصريون للحرب قدر طاقتهم،

بعد أن بدأت إنجلترا أعمالها العدوانية ، اشتعلت نار الحماسة فى العالم الإسلامى بعد أن ترامت إليه أخبار ضرب الإسكندرية .

وقد كتب قنصل إنجلترا فى دمشق إلى حكومته فى ١٤ يولية ، «لا شك أن ثمة اتجاها لدى بعض الأشخاص ، ومعظمهم من المسلمين ، إلى اعتناق آراء الحزب الوطنى المصرى . وإننى أعتقد أن مبعوثين عن هذا الحزب قد أرسلوا إلى دمشق وإلى أجزاء أخرى من سوريا وفلسطين بقصد نشر أفكاره» . وفى ٢٠ يولية كتب والى سوريا إلى السلطات التركية : «لقد أفدتكم تلغرافيا بهياج الخواطر الذى ترتب على أحداث مصر . ولكى يستميل عرابى باشا سكان البلاد المجاورة ، فإنه لا ينفك يرسل العلماء إلى دمشق حتى يمكنه بذلك أن يدعم إجراءاته العسكرية . . وقد ذهب معظم العلماء وأعيان المدينة وكثير من الناس لمقابلة مندويه (وهو أحد مشايخ الأزهر) واجتمعوا به فى المسجد الأموى ، فعرض عليهم الفتوى التى تدعم مركز عرابى وقال لهم : إن مصر باب الكعبة وبيضة الإسلام ، وإن هدف الإنجليز هو القضاء على الإسلام والاستيلاء على الكعبة الشريفة ، وأن على كل مسلم أن يهب لمساعدة عرابى بقواته وأمواله طالما أن هذه الحالة تعيد إلى الأذهان قصة العرب فى إسبانيا . وقد كان لهذه الخطبة أثر بالغ فى الناس» .

وأرسل عرابى خطابات إلى والى الحجاز وإلى أشخاص آخرين يذكر لهم أنه قد حمل السلاح للدفاع عن بلاده، ويطلب منهم أن يدعوا الله فى صلواتهم أن يكلل جهوده بالنصر، فوعدوه بأن يدعوا له فى صلواتهم وأن يرسلوا إليه المساعدة.

ولكن القنصل البريطانى فى جدة كان يرى أن إنجلترا لن تواجه متاعب فى الحجاز إلا إذا اصطدمت بالسلطان.

كذلك أرسل عرابى مندوبيه إلى الهند وتونس وطرابلس لاكتساب عطف الرأى العام الإسلامى والإعداد للجهاد.

وأرسل القنصل البريطانى فى غاليبولى إلى حكومته فى ٢٨ يولية، يؤكد أن شعور السكان المسلمين معاد للأوروبيين بعد ضرب الإسكندرية كما أرسل القنصل البريطانى فى سالونيك فى ٨ أغسطس يذكر أن السكان بوجه عام يعتبرون إنجلترا وفرنسا عدوتين لدينهم ولكيانهم وأن هذا الشعور لا يقتصر على العوام بل إنه يوجد كذلك لدى ضباط الجيش والعلماء، وأن ضباط الجيش متحمسون ضد إنجلترا وأنهم يعتبرون عرابى بطل الإسلام، ومن ثم عطف السكان عليه وعلى الثورة المصرية. وفى الأناضول اشتعلت المشاعر ضد إنجلترا، بل إن بعض السكان هناك صرحوا بأنهم سينتقمون من المسيحيين إذا ما احتل الإنجليز مصر، وبدأ الناس فى الآستانة فى التطوع للانضمام إلى

الجيش المصرى . ولم يكن هياج الرأى العام الإسلامى فى الهند بأقل منه فى العالم العربى وفى البلاد الإسلامية الأخرى . لهذا أزمعت إنجلترا أن تقضى على الثورة المصرية فى أسرع وقت ممكن حتى لا تواجه تحديا عاصفًا لنفوذها فى كل مكان وحتى لا يستغل السلطان الفرصة فيرسل قواته إلى مصر ويؤكد مركزه كخليفة .

منشور السلطان ضد عرابى

بعد أن رجع أحمد أسعد إلى الآستانة حاول جهد طاقته أن يثنى السلطان عن إرسال قواته إلى مصر على اعتقاد أن ذلك من شأنه أن يثير الرأى العام الإسلامى ضد الخلافة . وقال أسعد بضرورة سند هذه القوات إذا لم يكن هناك مفر من إرسالها للحزب الوطنى المصرى وبذلك تحل سلطة السلطان محل سلطة عرابى . كما ألح أسعد فى طلب خلع توفيق .

ولكن السلطان كان قد صمم على إرسال قواته إلى مصر إنقاذا للموقف بعد أن تبين له أن إنجلترا جادة فى إجراءاتها على أثر ضرب الإسكندرية لهذا قرر أن ينضم إلى مؤتمر السفراء فى الآستانة ، فأرسل إليه مندوبين وافقا فى الحال على إرسال قوات عسكرية إلى مصر .

واحتج السلطان على نزول القوات الإنجليزية فى الإسكندرية وطالب بسحبها وكان رد إنجلترا أن هذه القوات إنما نزلت إلى البر لإقرار الأمن والنظام وليس بقصد الاحتلال، وأنها ستبقى لحماية الخديو الذى لم يتخذ السلطان أية خطوة لحمايته، ولحماية مصالحها ومصالح أوروبا. وطالب اللورد دفرن «سفير إنجلترا فى الآستانة ومندوبها فى المؤتمر» السلطان بأن يعلن عرابى عاصيًا وألا تتوجه القوات التركية إلى مصر إلا بعد الاتفاق مع إنجلترا. وفى نفس الوقت أرسلت الأوامر إلى السلطات البحرية الإنجليزية فى المياه المصرية بأن تمنع نزول القوات التركية إلى الأراضى المصرية ما لم يوقع هذا الاتفاق.

ورد المندوب التركى فى المؤتمر بتأكيد إخلاص عرابى للسلطان وأنه ليس عاصيًا وأن إعلان عصيانه لا قيمة له وأنه سيؤدى إلى الإمعان فى تعقيد الموقف. ورغم ذلك فأمام ضغط إنجلترا وافق الصدر الأعظم على مبدأ إعلان عرابى عاصيًا، ولكن ليس قبل نزول القوات التركية إلى الأراضى المصرية.

وأخذت تركيا تعد قواتها اللازمة لهذا الغرض. وكانت روح الجند الأتراك فى صف عرابى، وقال بعض الضباط للجنود إن السلطان إنما يرسل قواته إلى مصر لمساعدة عرابى ضد الإنجليز.

وفى الآستانة اشتد عطف السكان على الثورة المصرية وكان

يدعى لعرابى فى المساجد. وأرسلت خطابات مجهولة إلى السلطان تهدده بالخلع إذا ما أعلن عرابى عاصيا. وسندت صحيفة «الحوادث» عرابى وقالت إنه ليس عاصيا لتوفيق الذى لم يتمش مع نصوص فرمانات توليته «ملمحة إلى أن هو العاصى وليس عرابى»، واعترضت بعض دوائر الآستانة على فكرة عقد الاتفاق مع إنجلترا على اعتبار أن التعاون معها ضد المدافعين عن الإسلام مما يترتب عليه تأثير سيىء على جماهير المصريين والسوريين والعرب.

واستعملت فى مساجد الآستانة لهجة شديدة ضد إنجلترا ودعا أحد الخطباء إلى حمل السلاح دفاعا عن الإسلام وقال: «إذا ما طلب عرابى مالا جمعناه له، وإذا ما طلب جنداً فسنحمل جميعًا السلاح لمساعدته. إنه رجل مبعوث من قبل الله ومقيض له أن يحمينا نحن الأتراك المؤمنين».

وأمام كل هذا رأى السلطان عبد الحميد أن يصفى الموقف فى مصر عن طريق العلماء، فكتب إليهم يطلب منهم أن يمنعوا المصريين من إرسال المؤن والمتطوعين إلى عرابى، وأن يقنعوا عرابى بإلقاء السلاح باسم الشريعة، ورد ثلاثون من كبار علماء الأزهر على السلطان يحذرونه من هذه السياسة ويقولون له إنهم إنما يطيعون أوامره وأوامر الخديو طالما أنها تتمشى مع أحكام

الشريعة، وأنهم سيعتبرون عرابى قائدًا عاما للقوات المصرية طالما أن أعماله تتمشى مع الشريعة، وأن المصريين لن يلقوا السلاح إلا إذا انسحب الإنجليز من الإسكندرية، وأنهم مجمعون جميعًا على المطالبة بخلع توفيق وعلى أن القضية المصرية ليست متصلة بشخص عرابى بل بخلاص البلاد.

وأمام رد العلماء وأمام إلحاح إنجلترا وقع السلطان الاتفاق الحربى مع الإنجليز بخصوص تنسيق إرسال القوات التركية إلى مصر كما أصدر إعلان عصيان عرابى الذى نشر فى صحف الآستانة فى سبتمبر سنة ١٨٨٢، ولم ترحب صحف الآستانة بصدور المنشور ضد عرابى، وهو المنشور الذى صدر باسم الحكومة التركية لا باسم السلطان. وكذلك لم ترحب به إنجلترا لأنها كانت تود أن يصدر باسم الخليفة حتى يكون شديد الوقع فى العالم الإسلامى. هذا إلى أنها لم تبرم الاتفاق الحربى لأن السلطان عدل مشروعه بحيث يجعل نصه غير محرج له فى العالم الإسلامى. وتعللت إنجلترا بهذه التعديلات لترفض الاتفاق الحربى ولكن بعد أن كسبت منشور إعلان عرابى عاصيًا.

وأسرعت فى إرسال نسخ منه إلى مصر لتوزيعه على السكان وعلى القوات المصرية المحاربة. وأخذ مندوبو توفيق فى منطقة

قناة السويس وعلى رأسهم محمد سلطان يوزعون المنشور فى كل مكان ، فانضم إليهم بعض ضعاف الإيمان وتخلوا عن القضية القومية .

ولكن ذلك كله لم يفت فى عضد المصريين الذين أبدوا استعدادهم للدفاع عن بلادهم من البداية إلى النهاية ، معتمدين على أنفسهم قبل كل شىء آخر . دافعوا دفاع الأبطال أثناء ضرب الإسكندرية ، وحين أخلوها غداة ضربها أسرعوا فى إقامة الاستحكامات فى كفر الدوار اعتقادا منهم أن الإنجليز يبغون الوصول إلى القاهرة من هذا الطريق . وأسهم أبناء البحيرة والغربية والمنوفية فى هذا العمل تحت إشراف المهندس محمود فهمى وغيره من رجال الهندسة الحربية . وتبرع الأهالى بالخيل والحبوب والنقود والميرة اللازمة للجيش ، واحتشد المتطوعون للجيش ولسائر الأشغال العسكرية فى كل مكان .

ولكن الإنجليز كانوا قد عقدوا العزم على مهاجمة مصر من ناحية الشرق . وقد فكر بعض زعماء الثورة فى ضرورة ردم قناة السويس لعرقلة تحركات الأسطول الإنجليزى فى حالة غزو البلاد من ناحية الشرق . ولكن فردنان دلسبس أقنع عرابيا بأن ليس ثمة خطر على القناة أو على حيادها . ولكن لما تبين قادة الثورة فجاجة وعود دلسبس أسرعوا فى إنشاء خط دفاعى عند

التل الكبير وقرر عرابى نقل مركز القيادة إلى الجبهة الشرقية ، ومنذ أن استقر الجيش وقيادته بالتل الكبير أخذت البلاد ترسل إليه آلات الحرب ، ثم توالى مجىء الجنود من مشاة وفرسان ومدفعية ، وتنافس الجنود والأهالى فى إنشاء الحصون وإقامة المتاريس . ورغم التفوق الظاهر الذى كان يتمتع به الجيش البريطانى الذى كان خلاصة القوات المحاربة فى الإمبراطورية البريطانية ، فقد استبسل المصريون فى المسخوطة وفى المحفر والقصاصين وأخيرا- وليس آخراً- فى التل الكبير برغم أحداث الخيانة السافرة التى بدرت عن أمثال خنفس ومن استطاع الإنجليز شراءهم بالمال . وفى يوم المعركة الفاصلة فى التل الكبير «١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢» التى بوغت فيها المصريون ، وقف الأبطال المصريون الميامين : محمد عبيد وأحمد فرج وعبد القادر عبد الصمد وحسن رضوان موقفا مشرفا . وكان محمد عبيد يعلم ألا نفع ولا جدوى ولكنه وقف برجاله فى وجه الزحف الإنجليزى حتى فنوا جميعا .

وطلب عرابى قوات أخرى بعد الهزيمة ، ولكن زعماء القاهرة كانوا قد يئسوا فأشاروا على القائد بالتسليم ، وفعلا سلم عرابى نفسه فى اليوم التالى بعد أن فت المنشور التركى فى عضده وأظهره بمظهر الخائن ! وبعد التل الكبير أخبرت إنجلترا دوائر

الباب العالى أنه لم يعد ثمة حاجة إلى القوات التركية، وأرسل توفيق- باسمه وباسم الشعب المصرى - يشكر الحكومة البريطانية على صنيعها، ودخل القاهرة على رأس جيش الاحتلال، وفرضت إنجلترا نفسها على البلاد فرضا واستمرت قواتها فى أراضيها أكثر من سبعين عاما رغم أنها قد أعلنت أن الاحتلال مؤقت. ولم تخرج منها فى عام ١٩٥٦، إلا بعد أن لفظت أرضها المقدسة الخونة والعملاء، وبعد أن ثبت أن شمس الاستعمار إلى مغيب.

خاتمة

ومن الطبيعى أن تعمل إنجلترا، بعد قضائها على الثورة، على تصفية آثارها والتمهيد لسياستها الاستعمارية. أجريت المحاكمات لزعماء الثورة وعلى رأسهم عرابى. وقبل أن يصدر الحكم أعلنت الحكومة الإنجليزية عزمها على ألا يحكم على عرابى بالإعدام، وقوبل هذا الإعلان فى مصر بالوجوم وتقول البعض بأن ذلك إنما هو «ثمن» تواطؤ عرابى مع وولزلى فى التل الكبير، وأشاع أعداء الثورة هذا الافتراء فكان له صدى مرير فى النفوس.

وسرح جيش الثورة وشتت من اشتركوا فيها وثبت الخديو على عرشه، وأطلقت له المباخر «لتعاونه» مع العهد الجديد،

وحكم على زعماء الثورة وعلى رأسهم عرابى والبارودى بالنفى المؤبد إلى سيلان. وهناك أمضوا ردحا من الوقت حتى صدر الحكم بالإفراج عنهم فى أوائل القرن العشرين.

وفى المنفى كتب البارودى روائعه الشعرية التى تصور أحاسيسه عن الثورة وتعبر عن أشواقه إلى الوطن:

يا روضة النيل لا مستك بائقة
ولا عدتك سماء ذات إغداق
ولا برحت من الأثواب فى حلل
من عسجد عبقرى الوشى براق
مرعى جيادى ومأوى جيرتى وحمى
أهلى ومنبت آدابى وأعراقى

وخط عرابى مذكراته التى نشر بعضها بعنوان «كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية». ولم يمكن نشر ما بقى من هذه المذكرات إلى أن نشرتها «دار الهلال» كاملة عام ١٩٥٣.

وأصدر المهندس محمود فهمى، الذى اشترك فى الثورة، سجلا حافلا بعنوان «البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر». إلى غير ذلك من المذكرات التى نشرت تباعا. ومن المؤسف حقا ألا يقابل الأبطال المنفيون، بعد رجوعهم إلى

البلاد، بما يستحقون من التقدير. كان عرابى حينذ قد فقد بصره وخارت قواه. أبدى حقيقة شيئا من الاضطراب، وفقد ثقته بنفسه وبالناس، وطفق يحاول تبرير الثورة والدور الذى لعبه فيها، ويطالب باسترداد أملاكه التى صودرت. وتنكر له الكثيرون، وأخذت سهام الاحتلال توجه إليه على صفحات الجرائد المأجورة، تجسم أخطاءه ولم يكن مقصرا، بل إن كرومر ذاته يقول إن هزيمة الثورة إنما ترجع إلى تفوق إنجلترا العسكرى.

ولقد تكشفت لى ظروف الثورة وأحداثها طيلة السنوات الأربع التى قضيتها فى القاهرة ولندن وباريس أحضر لدرجة الدكتوراة فى موضوع «شئون مصر الداخلية والخارجية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢» على أساس الوثائق غير المنشورة والمذكرات الخاصة والصحف الدورية الكبرى فى العواصم الثلاث. عشت هذه السنوات الأربع «١٩٥١ - ١٩٥٥» مع الثورة العرابية وتتبعت قادتها، وتغلبت على شتى العراقيل التى أحاطت بالبحث.

وكل الذى أرجوه أن تتاح لى فرصة نشر الأصل باللغتين الإنجليزية والعربية، وذلك حتى يتسنى للقراء- فى بلادنا وفى خارج بلادنا- أن يتبينوا حقيقة هذه الفترة الزاهية من تاريخنا مبنية على أساس المصادر الأصلية فى العواصم الكبرى الثلاث.

المحتوى

للنشر فى السلسلة :

* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء. ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن.
* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
* السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبع الكتاب أم لم يطبع .

صدر مؤخراً فى سلسلة

حكاية مصر

1- حكاية ثورة ١٩١٩ .... عماد أبو غازى

2- حكايـة سيدة مصر القديمة .... د. منال القاضى

3- حكاية قناة السويس .... إيمان عامر

4- حكاية كوبرى عباس .... سيد محمود حسن

5- جلاّد دنشواى .... صلاح عيسى

6- حكاية عبد الله النديم ..... عبد المنعم إبراهيم الجميعى

شركة الأمل للطباعة والنشر
(موارفيتلي سابقاً)
ت: 23904096 - 23952496

الثورة المصرية المعروفة بالعرابية (1881- 1882) من الأحداث الخطيرة، ليس فقط فى مصر، بل فى العالم الإسلامى بوجه عام والعالم العربى بوجه خاص، وهى بالنسبة إلى هذه البلدان وبالنسبة إلى مصر لا تقل أثرًا عن أية ثورة تحريرية أخرى عرفها العصر الحديث.

www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahalgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com

الثمن : ثلاثة جنيهات